الإمام العراقي ت(٨٠٦هـ) وجهوده الحديثية من خلال كتابه "طرح التثريب كتاب الطهارة" نموذجاً".

دكتورة/ صباح ثابت الأمير محمد
مدرس بقسم الدراسات الإسلامية بكلية الآداب بقنا
جامعة جنوب الوادي

المقدمة:

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيدا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾.(١)

أما بعد: فإن الله عز وجل أسند إلى نبيه ﷺ مهمة التبليغ للقرآن والبيان، فقال تعالى:﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾.(٢)

فَقَامَ ﷺ بهذه المهمة أحسن قيام، وَنَصَحَ للخلق وأرشدهم إلى الطريق الموصلة إلى طاعة الرحمن، وَحَذَّرَهُم من سلوك سبل الغوَايَة والخسران، فقامت به الحجة، وتمت به النعمة والمنة، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِيناً﴾(٣)

ومع مرور الأيام، وتعاقب الأزمان، دخل في هذا الشأن من ليس من أهله، فوقع الوهم والغلط في الرواية، بل وظهر الكذب على النبي ﷺ فحينئذٍ أقام الله سبحانه طائفة من الأئمة الحفاظ، فاجتهدوا في جمع الأحاديث والآثار في الصحاح، والمسانيد، والسنن، والجوامع وغيرها.

---

(١) الأحزاب:٧٠، ٧١ .

(٢) النحل: ٤٤.

(٣) المائدة :آية"٣".

والغاية القُصوى من هذا العلم هي معرفة صحة الحديث وسقمه، وجميع فنونه ومباحثه؛ مسخرة لتحصيل هذه الغاية، واستمداده من نقد العلماء الجهابذة للمرويات ولنقلة الأخبار بما خصهم الله به من فضيلة المعرفة والعدالة والورع، وهؤلاء العلماء لم يزالوا في كل دهر وزمان، من لدن عهد الصحابة إلى أن دونت السنن وتم وضع معالم علم السنة رواية ودراية.

ومن أهم مباحث هذا العلم وأشدها تعلقاً بتحصيل الغاية المنشودة من علم الحديث معرفة علل الأحاديث، وهو فن دقيق إذ به ينكشف مداخل الوهم والخطأ في مرويات الثقات الغالب على منقولهم السلامة والاستقامة، ولدقته لم يتحقق إلا لزمرة يسيرة من العلماء صاروا بذلك أئمة يقتدى بهم، وحجة يرجع إليهم. وإن استمداد هذا العلم الشريف من كلام هؤلاء الأئمة ومناهجهم، وبمطالعة ذلك وتدبّره يحصل لطالب علم الحديث أهلية الكلام في هذا الفن الدقيق. قال الحافظ ابن **رجب رحمه الله**[(١)]: "ولا بدّ في هذا العلم من طول ممارسة، وكثرة المذاكرة، فإذا عدمت المذاكرة به فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين، وإن من جهابذة هذا العلم بلا نزاع ومحققيه الإمام العراقي، فجعلت عنوان البحث: "العراقي وجهوده من خلال كتابه طرح التثريب ،كتاب الطهارة نموذجاً".

<u>أما عن أهمية الموضوع:</u>

١-تكمن في أهمية دراسة مناهج العلماء النقاد؛ التي تساعد طالب العلم على الإلمام بطرق النقد والتعرف على طريقة الحكم على الأسانيد.

٢- تتناول كتاباً هاماً من كتب تخريج الحديث وعلومه، مع بيان منهج الإمام في نقله للأسانيد والحكم عليها، ومدى تطبيقه لذلك.

٣- بيان مكانة العراقي في الحديث وعلومه، وذلك من خلال الكشف عن آرائه العلمية في هذا الجانب ، والقيام بدراستها ومن ثَمّ مقارنتها بآراء أئمة هذا الشأن؛ لنعرف مدى ماوصل إليه العراقي من علم ومعرفة ،ومكانته بين العلماء.

---

(١) شرح علل الترمذي- زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي- تحقيق:الدكتور همام عبد الرحيم سعيد-مكتبة المنار-الزرقاء- الأردن-الطبعة الأولى١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م- ج١ص١٢٦.

أسباب اختياري للموضوع:

١- أهم الأسباب التي دعتني لاختيار هذا الموضوع ،أنه وأثناء بحثي عن موضوع أقدمه ضمن أبحاث الترقية راعيت فيه أولاً أن يحقق لي أكبر قدر من الفائدة العلمية ،وخاصة في مجال دراستي وتدريسي في السنة النبوية وعلومها،فوجدت أن دراسة مناهج العلماء تجمع بين الجانب النظري والتطبيقي،وتنمي لدي الباحث القدرة على استقراء آراء العلماء والترجيح بينها.

٢- لقد كان للعراقي جهود ومؤلفات كثيرة في السنة النبوية وعلومها وهذا يمثل الجانب النظري من جهد الإمام، لذا كانت لدّي الرغبة القوية في إبراز شيء من جهده في الجانب التطبيقي، فهذا الجانب لا يعرفه إلا من تتبعه بالدراسة والاستقراء.

٣- الكتاب قام بشرحه عالمان جليلان حافظان هما: زين الدين العراقي وابنه ولي الدين أبو زرعة العراقي، ولطبيعة الأبحاث العلمية التي اقتضت الاختصار والإيجاز رأيت أن اقتصر على منهج العراقي في شرحه لكتاب الطهاره، وإن كان كتابا واحدا إلا انه اشتمل على مجموعة من العلوم التي يعم بها النفع والتي تُثبت لنا بحق أن هذا العالم موسوعة علمية ضخمة في مجال الحديث وعلومه ،بل في شتى العلوم.

التمهيد:(ترجمة العراقي والتعريف بكتابه).

المطلب الأول: ترجمة العراقي (اسمـــــــــه ونسبه).

هو:عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، أبو الفضل، زيـن الـدين، المعـروف بالحافظ العراقي:من كبار حفاظ الحديث، أصله من الكرد، نسبة إلى الكـرد بـالعراق، تحوّل صغيرا مع أبيه إلى مصر، فتعلم ونبغ فيها، وقام برحلة إلـى الحجـاز والـشام وفلسطين، وعاد إلى مصر.

أقبل على علم الحَدِيث بِإِشَارَة الْعِزّ بن جمَاعَة فَإِنَّهُ قَـالَ لَـهُ وَقـد رَآهُ متـوغلا فـي الْقرَاءَات: إِنَّه علم كثير التَّعَب قَلِيل الجدوى وَأَنت متوقد الذِّهْن فاصـرف همتـك إِلَـى الحَدِيث، فَأَخذه بِالْقَاهِرَة عَن الْعَلَاء التركماني الْحَنَفِيّ، وَبِه تخرج وَعَلِيهِ انْتفـع ،وعَـن الصّلَاح العلائي بمكة وبالشام عَن التقي السُّبْكِيّ، وَزَاد تفننا باجتماعه به مالم تخل لَـهُ سنة غَالِبا من الرحلة إِمَّا فِي الحَدِيث أَو الْحَج[1].

<u>ثناء العلماء عليه</u>: أثني عليه الكثير من العلماء منهم ماهم شيوخه ومنهم تلاميذه

قَالَ الْعِزّ بن جمَاعَة كل من يدعى الحَدِيث بالديار المصرية سواهُ فَهُـوَ مُـدع، وقـال الْبُرْهَان الْحلَبِي لم أر أعلم بصناعة الحَدِيث مِنْهُ وَبِه تخرجت وَقد أَخْبرنـي إِنَّـه عمـل تَخْرِيج أَحَادِيث الْبَيْضَاوِيّ بَين الظّهْر وَالْعصر، وَكَانَ كثير الْحيَـاء وَالْعلـم والتواضـع محافظا على الطَّهَارَة نقي الْعرض وافر الْجَلَالَة والمهابة على طَرِيق السّلف[2].

<u>وفاتـــه</u> : توفي الحافظ العراقي رحمه الله ليلة الأربعاء في الثامن من شـهر شـعبان سنة ست وثمانمائة في القاهرة ،وخرج لجنازته جمع غفير من الناس لم يـشهد لـه مثيل وقدم للصلاة عليه الشيخ شهاب الدين الذهبي، وتوفي وعمره احدى وثمـانون سنة رحمه الله ،وأسكنه فسيح جناته[3].

---

(١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع– شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بـن عثمان بن محمد السخاوي– منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت–ج٤ص١٧٢، شذرات الذهب في أخبـار من ذهب– لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي،حققه: محمود الأرناؤوط– دار ابن كثير، دمشق – بيروت–الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م– ج٩ص٨٨، الأعلام – لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي – دار العلم للملايـين– الطبعـة الخامـسة عـشر ٢٠٠٢ م– ج٣ص٣٤٤.

(٢) الضوء اللامع– ج٤ص١٧٤.

(٣) المرجع السابق ج٤س١٧٦.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب" طرح التثريب في شرح التقريب[١]".

هذا السفر العظيم الذي يعد من أعظم كتب أحاديث الأحكام ،الذي جمع فيه مؤلفان آراء العلماء وأقوالهم وعزوها إلى الفحول من العلماء المحدثين والأصوليين والفقهاء ،قام على تأليفه عالمان حافظان لهما مكانتهما العلمية المعروفة والمشهورة ،وهما الحافظ زين الدين العراقي ،والحافظ ولي الدين أبو زرعة العراقي[٢] بدأه الأب وأتمه الابن وقد سار الابن على طريقة أبيه في الشرح،لكنه لم يكن مقلداً بل ظهرت لنا شخصيته في اختياراته وترجيحاته ،وكذلك استدراكاته على والده في كثير من المواضع.

سبب تأليفه للكتاب

وقد ذكره الحافظ في مقدمة كتاب" طرح التثريب ": حيث قال: فلما أكملت كتابي المسمى بتقريب الأسانيد وترتيب المسانيد وحفظه ابني أبو زرعة المؤلف له وطلب حمله عني جماعة من الطلبة الحملة، سألني جماعة من أصحابنا في كتابة شرح له يسهل ما عساه يصعب على موضوع الكتاب، ويكون متوسطا بين الإيجاز والإسهاب، فتعللت بقصور من المجاورة بمكة عن ذلك، وبقلة الكتب المعينة على ما هنالك، ثم رأيت أن المسارعة إلى الخير أولى وأجل. ثم ذكر العراقي سبب تسميته لهذا الاسم حيث قال: سميته طرح التثريب في شرح التقريب، فليبسط الناظر فيه عذرا وليقتنص

---

(١) كتاب تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد :وهو كتاب مختصر في أحاديث الأحكام ألفه الحافظ زين الدين أبي الفضل حسين العراقي وذكر سبب تأليفه حيث قال في مقدمة الكتاب:" فقد أردت أن أجمع لابني أبي زرعة مختصرا في أحاديث الأحكام، يكون متصل الأسانيد بالأئمة الأعلام فإنه يقبح بطالب الحديث بل بطالب العلم أن لا يحفظ بإسناده عدة من الأخبار، ويستغني بها عن حمل الأسفار في الأسفار، وعن مراجعة الأصول عند المذاكرة والاستحضار، ويتخلص به من الحرج بنقل ما ليست له به رواية، فإنه غير سائغ بإجماع أهل الدراية".ينظر مقدمة الطرح- ص١٧.

(٢) هو أحمد بن عبد بن الحسين الرحيم بن أبي بكر العراقي، ولد الحافظ أبو زرعة في يوم الأثنين الثالث من ذي الحجة سنة اثنتين وستين وسبع ومائة (٧٦٢هـ). نشأ في بيت علم فكان والده شيخه الأول الذي سمع وتلقى العلم على يديه، تولى قضاء الديار المصرية في منتصف شوال سنة ٨٢٤ه ، كانت له مكانة عليّه رفيعة بلغ بها الرتبة العالية بين أقرانه وعلماء عصره ، قال بدر الدين العيني: كان عالماً فاضلاً له تصانيف في الأصول والفروع وشرح الأحاديث، وكان آخر الأئمة الشافعية بالديار المصرية"، وافته المنية يوم الخميس سابع عشر وعشرين من شعبان سنة ست وعشرين وثمانمائة. الضوء اللامع- ج١ص٣٤١.

عروس فوائده عذرا، والله المسئول في إكماله وإتمامه وحصول النفع به ودوامه، إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير.

ولم يقتصر العراقي على هذا الهدف الخاص بولده أبي زرعة ،بل أضاف إليه القصد العام أيضا فقال:"والله أسأل أن ينفع به من حفظه أو سمعه أو نظر فيه، وأن يبلغنا من مزيد فضله ما نؤمله ونرتجيه"(١).

حدود شرحه للكتاب:

شرح زين الدين العراقي جزءاً يسيراً من الكتاب ،وجُل الشرح لابنه ولي الدين أبي زرعة ،قال الحافظ بن حجر في أنباء الغمر: (وتقريب الأسانيد وترتيب المسانيد) في الأحكام واختصره وشرح منه نحو مجلد لطيف(٢).

وهو بذلك وصف لنا مقدار ما شرحه العراقي بقوله"مجلد لطيف" دون تحديد للأبواب التي قام بشرحها.

قال الشيخ محمود حسن "رحمه الله"مدير جمعية النشر والتأليف الأزهرية سابقا،والذي قام بنشر هذا الكتاب أولاً ،قال في مقدمته للكتاب أنه وجد نسخة خطية للكتاب بدار الكتب الملكية (المصرية) برقم (٤٧١حديث)، فوجدت في خاتمتها ما يُجلي كثيرا من الغموض في هذه المسألة(٣).

حيث قال:" وأنت خبير بأن كل مايدعونا إلى البحث والتنقيب حتى نقف على ذلك في المجلد الأول لاسيما أنهم وصفوه " بمجلد لطيف"، والذي بين أيدينا مجلد كبير، فوليت شطر النسخ الخطبة على

أن اعثر على الصواب وأصل التحقيق ،وأقطع الشك باليقين ،وكان من ذلك أن انتهي بي البحث إلى نسخة بدار الكتب الملكية المصرية تحت نمرة(٤٧٢حديث) فوجدت في خاتمتها مايلي:

منها ضم هذا الجزء من طرح التثريب في شرح التقريب ، وشرح هذا الجزء زين الدين العراقي وكمل ولده الحافظ أحمد أبوزرعة ، وقد رأيت مايأتي بصفحة أخرى في آخر هذه النسخة إجازة هذه صورتها:" الحمد لله وحده

(١) طرح التثريب– ص٢٣.

(٢) المصدر نفسه ص٧.

(٣) المصدر نفسه٨.

شاهدت بخط حافظ العصر الشيخ ولي الدين أحمد بن شيخ الحفاظ زين الدين العراقي ماصورته نسخة من هذا المؤلف:.... قال : هذا الجزء في شرح الأحكام المسمى طرح التثريب في شرح التقريب، من تأليف والدي رحمه الله ،وتكميلي إلى أول باب مواقيت الصلاة من كلام والدي رحمه الله.."(١).

ولذلك اقتصرت في البحث على كتاب الطهارة، وكان هذا السبب أيضا من ضمن اسباب اقتصاري على كتاب الطهارة في البحث، ولكون الأبحاث العلمية مبنية على الإيجاز والاختصار خلاف الرسائل العلمية.

خطة البحث:

اشتمل البحث على مقدمة ،وتمهيد ،وفصلين،

أما المقدمة : وتحتوي على أهمية الموضوع وأسباب اختياره :

تمهيد وفيه مطلبان:التعريف بالعراقي وكتابه.

المطلب الأول: التعريف بالعراقي

المطلب الثاني: التعريف بكتابه (سبب التسمية – سبب التأليف– منهجه في الكتاب).

الفصل الأول: منهج العراقي في تخريج الأحاديث وبيان طرقها.

المبحث الأول: مصادر تخريجه للأحاديث من كتب السنة.

المطلب الأول: اعتماده في التخريج على الصحيحين.

المطلب الثاني: يخرج الأحاديث من الصحيحين ،ويذكر زياداته من كتب السنة.

المبحث الثاني : بيانه لطرق الحديث ورواته من الصحابة.

الفصل الثاني:منهج العراقي في الحكم على الأحاديث صحةً وضعفاً.

المبحث الأول: منهجه في الحكم على الأحاديث بالصحة.

المبحث الثاني: منهجه في الحكم على الأحاديث بالضعف.

المطلب الأول: منهجه في تضعيف الأحاديث من حيث السند مع ذكر سبب الضعف.

المطلب الثاني: منهجه في تضعيف الأحاديث من حيث السند مع عدم ذكر سبب الضعف.

المطلب الثالث:تضعيفه للأحاديث من حيث المتن.

المبحث الثالث: استدراك العراقي على العلماء في بعض قضايا الحديث وعلومه.

---

(١) طرح التثريب– ج١ص٩.

المطلب الأول:استدراكه على تخريج سابقيه للحديث.

المطلب الثاني: استدراكه على العلماء في الجرح والتعديل.

ثم أهم النتائج والتوصيات ،،،،،

الفصل الأول: منهج العراقي في تخريج الأحاديث وبيان طرقها.

المبحث الأول: مصادر تخريجه[١] للأحاديث من كتب السنة.

ليس علم التخريج أقل قدراً من العلوم الأخرى التي حفظ الله بها سنة المصطفى ، وإذا نشأت علوم عدة لهذا الغرض فإن علم التخريج يأتي في مقدمة هذه العلوم.

إن مبدأ التثبت في قبول الأخبار وطلب المتابع والشاهد ليس بدعاً من القول، بل هو قديم العهد، إذ يبدأ منذ وفاة الرسول وقد نقلت إلينا أخبار كثيرة تبين هذه الحقيقة، فالصحابة ﷺ هم أول من سن هذه السنة، يقول الإمام الذهبي عن أبي بكر الصديق ﷺكان أول من احتاط في قبول الأخبار[٢]

ولقد ولد هذا العلم مع علم الحديث النبوي، وبدأت العناية بالعزو وطلب الإسناد منذ العصور الأولى للرواية، لكنه نشأ نشأةَ أي علم آخر ينشأ ضعيفاً ثم تتوارد عليه الجهود وتكتنفه العناية حتى يقوى ويشتد عوده. ومادام قديم النشأة فإنه تدرج في مدارج الكمال حتى استوى على سوقه في القرن الخامس والسادس والسابع على يد الخطيب البغدادي

---

(١) التخريج هو: مصدر الفعل خرَّج بمعنى أظهر وأبرز، فالتخريج هو الإظهار والإبراز، أمَّا اصطلاحاً: فلم يتعرض له من ألَّفوا في التخريج، وقاموا بتخريج أحاديث في كتب فقهية أو تفسيرية ونحوهما مثل: الزيلعي والحافظ العراقي وابن حجر وغيرهم، وهذا ما جعل الباحثين يختلفون في التعريف الاصطلاحي للتخريج. ونذكر فيما يلي نموذجاً من بعض الإطلاقات لمعاني التخريج عند المحدثين، ثم ما ورد من المعاصرين من تعريفات اصطلاحية عندهم، إطلاقات التخريج عند المحدِّثين:حيث ورد إطلاقه على معان منها:الإخراج: أي إبراز المحدِّث الحديث أو إظهاره بسنده إلى النبيّ ﷺ وروايته للناس. قال الإمام مسلم في مقدمة صحيح: "ثم إنّا إن شاء الله، مبتدئون في تخريج ما سألت، وتأليفه على شريطه"، أي شرطه، فسمّى رحمه الله عمله في إخراج الصحيح تخريجاً. وهكذا ينطبق هذا الإطلاق على غيره من المصنفات التي صنفها أصحابها بأسانيدهم مثل الصحاح والسنن والمسانيد، وغيرها من الكتب التي عنيت بذكر الأحاديث بالأسانيد، ولذا يقال عند النسبة إليها أخرجه البخاري، وأخرجه مسلم، وهكذا كان يطلق عند العلماء المتقدمين. ينظر: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ ابن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري –المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي– دار إحياء التراث العربي – بيروت– ج١ص٤، وعلم التخريج ودوره في خدمة السنة النبوية–عبد الغفور بن عبد الحق حسين بر البلوشي– مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف–ج١ص٧.

(٢) تذكرة الحفاظ– لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)– دار الكتب العلمية بيروت–لبنان– الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م– ج١ص٩.

(ت٤٦٣هـ) والبيهقي (ت٤٥٨هـ) والحازمي (ت٥٨٤هـ) وابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) وغيرهم.

لكن العصر الذهبي لهذا العلم الذي آتى فيه أكله هو القرن الثامن الهجري إذ ظهرت فيه جهود العلماء أكثر مما سبق، وصار علماً له شأن، وكثرت فيه المصنفات على يد علماء هذا القرن **وأبرزهم:** ابن عبدالهادي (ت٧٤٤هـ) وابن التركماني (ت٧٥٠هـ) والزيلعي (ت٧٦٢هـ) وتاج الدين السبكي (ت٧٧١هـ) وابن كثير (ت٧٧٤هـ) وعبدالقادر القرشي (ت٧٧٥هـ) والزركشي (ت٧٩٤هـ). وأكثر هؤلاء العلماء صنف أكثر من مصنف في التخريج[١].

واستمر هذا الجهد المبارك في القرن التاسع الذي ظهرت فيه جهود عدد من العلماء كان أبرزهم: محمد بن إبراهيم المناوي (ت٨٠٣هـ) وابن الملقن (ت٨٠٤هـ) والزين العراقي (ت٨٠٦هـ) وكذلك الأمر بالنسبة للقرن العاشر على يد: الإمام السخاوي (ت٩٠٢هـ) والسيوطي (ت٩١١هـ). ثم القرن الحادي عشر وكان فيه: علي القاري (ت١٠١٤هـ) والمناوي (ت١٠٣١هـ) وعبدالقادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ). وكذلك القرن الثاني عشر فقد ألف في التخريج: العجلوني (ت١١٦٢هـ) وابن همات (ت١١٧٥هـ) وأبو العلاء العراقي (ت١١٨٣هـ). ثم تتالت كتب التخريج إلى عصرنا الحاضر لكن الفضل كان للمتقدم.

أن المخرج يفعل ذلك ليبين اتصال إسناده بمؤلف أو بكتاب أوبإسناد بعينه، كما فعل الإمام العراقي في تقريب الأسانيد، فقد خرج لابنه أحاديث بأسانيد محصورة مما قيل فيه: إنه أصح الأسانيد، ثم ساق إسناده إلى هذه الأسانيد المشهورة [١][٢].

استخدم العراقي في تخريجه لأحاديث الكتاب طريقتين:

أولهما: التخريج بالرواية بسنده وسند ولده أبي زرعة.

ثانيهما: التخريج بالعزو إلى المصادر.

أما الطريقة الأولى فقد أشار إليها في المقدمة فقال:" فقد أردت أن أجمع لابني أبي زرعة مختصرا في أحاديث الأحكام ، يكون متصل الأسانيد بالأئمة الأعلام".

---

(١) تذكرة الحفاظ– ج١ص٩.

(٢) طرح التثريب ١٩/١.

فقال في موضع آخر من مقدمة الكتاب شارحا لذلك:"وقد وقعت له (أي لأبي زرعة) أحاديث هذه الأحكام عالية، فما كان فيها من "الموطأ" فحضره بقراءتي على أبي الحرم محمد بن محمد القلانسي بإسناده فيه وأجاز له[١].

وما كان فيه من "مسند أحمد" فكتب إليه به من الإسكندرية على بن أحمد بن محمد بن صالح العُرضي، قال: أخبرتنا بجميع "المسند" زينب بنت مكي بن كامل.

وتكون تلك التراجم فيما عد من أصح الأسانيد مذكورة ،إما مطلقا على قول من عممه أو مقيدا بصحابي تلك الترجمة، ولفظ الحديث الذي أورده في هذا المختصر هو لمن ذكر الإسناد إليه من الموطإ ومسند أحمد.

المطلب الأول: اعتماده في التخريج على الصحيحين .

جعل العراقي لنفسه طريقاً ومنهجاً يسير عليه ويدل على مقصوده، وقدم الصحيحين في الاستدلال والاستشهاد في المسألة، وذكر مجمل ذلك في مقدمة التقريب فقال:" فإن كان الحديث في الصحيحين لم أعزه لأحد، وكان ذلك علامة كونه متفقا عليه، وإن كان في أحدهما اقتصرت على عزوه إليه"[٢].

وقد سار في عزوه للأحاديث والآثار إلى مصادرها على طريقة المتقدمين من السلف ،إذ أتبع طريقة العزو المختصر من خلال ذكر من أخرج الحديث دون التوسع في ذكر الباب أو الكتاب، واختلفت عبارات العراقي في النقل والإشارة إلى الحديث إذا كان في الصحيحين، فتارة يقول أخرجه الشيخين، وتارة يقول: الحديث في الصحيحين،وتارة أخري يقول: متفق عليه، ويتبين ذلك من خلال مايأتي:

أولا: تخريجه للحديث من البخاري ومسلم بلفظ"المتفق عليه".

١-فقد يشير العراقي بمكان وجود الحديث "بلفظ" المتفق عليه" وذكرطريقه من جهة الصحابي فقط في السند دون التوسع في ذكر الباب أو الكتاب ومثاله:

---

(١) محمد بن محمد بن محمد بن أبي الحرم بن أبي طالب القلانسي الشيخ المسند فتح الدين أبو الحرم بن الشيخ شمس، وغيرهم وحدث سمع منه المقرىء. شهاب الدين ابن رجب وذكره في مشيخته وقال: فيه صبر وتودد على التحدث سمعت عليه بالقاهرة أجزاء منها السباعيات والثمانيات لدار إقبال .توفي بالقاهرة سنة نيف وستين وسبعمائة ذكره الحافظ زين الدين ابن رجب. ينظر:المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد الإمام برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح- تحقيق-عبد الرحمن بن سليمان العثيمين- الناشر مكتبة الرشد- سنة النشر-١٤١٠هـ- ١٩٩٠م-ج٢ص٢٥٥.

(٢) طرح التثريب - ج١ص٦٢.

قال العراقي: يستحب الابتداء بقص الجهة اليمنى من الشارب ، كما صرح به أصحابنا[١] لحَدِيثِ عَائِشَةَ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ :"كَانَ يُعْجِبُهُ التَّيَمُّنَ فِي تَطَهُّرِهِ وَتَرَجُّلِهِ وَتَنَعُّلِهِ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ"[٢].

وبعد تتبع الحديث وطرقه،فوجدت أن الحديث رواه أبوداود والنسائي والإمام أحمد في مسنده، وابن خزيمة وابن حبان[٣]جميعهم رووه من نفس طريق البخاري ومسلم ، وبذلك نجد العراقي اتبع ماذكره في مقدمته بأن الحديث إذا كان في الصحيحين لم يعزه لكتاب آخر وإنما يكتف بعزوه إلى الصحيحين.

ثانياً:تخريجه للحديث بلفظ "روي البخاري ومسلم"، ويذكر أنها من نفس طريق الصحابي،ولكنه يعتمد على رواية مسلم في الاستشهاد،مثال ذلك:

قال العراقي: روى البخاري ومسلم أيضا عن مجاشع بن مسعود قال:"انطلقت بأبي معبد إلى النبي ﷺ ليبايعه على الهجرة فقال:مضت الهجرة لأهلها، أبايعه على الإسلام والجهاد"[٤] **وفي رواية أنه جاء بأخيه مجالد.**

وبالرجوع إلى البخاري ومسلم:

أخرجه البخاري فقال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ مُجَاشِعِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: جَاءَ مُجَاشِعٌ بِأَخِيهِ مُجَالِدِ بْنِ مَسْعُودٍ، إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: هَذَا مُجَالِدٌ ، يُبَايِعُكَ عَلَى الهِجْرَةِ، فَقَالَ:"لاَ هِجْرَةَ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ، وَلَكِنْ أُبَايِعُهُ عَلَى الإِسْلاَمِ"[٥].

---

(١) المرجع نفسه– ج١ص٤٣٠.

(٢) أخرجه: البخاري– كتاب الوضوء – باب التيمن في الوضوء والغسل– برقم(١٦٨)– ج١ص٤٥ من طريق:أشعث بن سليم عن أبيه عن مسروق عن عائشة، وأخرجه: مسلم من نفس الطريق: كتاب الطهارة – باب التيمن في الطهور وغيره– برقم(٢٦٨)– ٢٢٦/١

(٣) أخرجه: أبو اود – كتاب اللباس– باب في الانتعال– برقم(٤١٤٢)– ١١٨/٤، والنسائي في الصغرى– كتاب الطهارة– باب بأي الرجلين يبدأ الغسل– برقم(١١٢)– ج١ص٧٨، وابن حبان في صحيحه– كتاب الطهارة – باب فرض الوضوء – برقم(١٠٩١)– ٣٧١/٣، وأحمد في مسنده– مسند السيدة عائشة – برقم (٢٤٦٢٧)– ١٧٤/٤١.

(٤) طرح التثريب– ج١ص٣٥٤.

(٥) أخرجه: البخاري– كتاب الجهاد والسير– باب لاهجرة بعد الفتح– رقم(٣٠٧٨)– ج٤ص٧٥.

وأخرجه مسلم من طريق مجاشع: قال :حَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُجَاشِعُ بْنُ مَسْعُودٍ السُّلَمِيُّ، قَالَ: جِئْتُ بِأَخِي أَبِي مَعْبَدٍ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ الْفَتْحِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، بَايِعْهُ عَلَى الْهِجْرَةِ، قَالَ:"قَدْ مَضَتِ الْهِجْرَةُ بِأَهْلِهَا"، قُلْتُ: فَبِأَيِّ شَيْءٍ تُبَايِعُهُ؟ قَالَ:"عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ وَالْخَيْرِ"، قَالَ أَبُو عُثْمَانَ: فَلَقِيتُ أَبَا مَعْبَدٍ، فَأَخْبَرْتُهُ بِقَوْلِ مُجَاشِعٍ، فَقَالَ: صَدَقَ." (١).

وبذلك نجد العراقي ذكر نص حديث مسلم بألفاظه وزياداته ،ورواية البخاري جاءت بلفظ مجالد وأشار إلى ذلك بعد ذكر الحديث ، دون أن يذكر بأنها من رواية البخاري، ورواية مسلم جاءت بلفظ أبي معبد، لكنه ذكر أن الروايتين جاءتا من نفس طريق مجاشع بن مسعود.

ثالثا: يخرج الحديث من البخاري ويشير إلى وجوده في البخاري ومسلم:

فنجد من طرق العراقي في تخريج الأحاديث إنه يذكر الحديث ويخرجه من البخاري ،ثم يشير إلى وجود نفس الحديث والرواية بطريق آخر في الصحيحين ،

فقال العراقي: عن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ:" دَخَلَ أَعْرَابِيٌّ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا وَلَا تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا فَالْتَفَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : لَقَدْ تَحَجَّرْتَ وَاسِعًا ، ثُمَّ لَمْ يَلْبَثْ أَنْ بَالَ فِي الْمَسْجِدِ فَأَسْرَعَ النَّاسُ إِلَيْهِ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُيَسِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ هَرِيقُوا عَلَيْهِ دَلْوًا مِنْ مَاءٍ أَوْ سَجْلًا مِنْ مَاءٍ"(٢). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وبالرجوع إلى الحديث في صحيح البخاري نجد الحديث موجود في صحيح البخاري بروايتين، كلاهما من طريق أبي هريرة: وضمهم العراقي في حديث واحد ورواية واحدة.

---

(١) أخرجه: مسلم في صحيحه- كتاب الإمارة- باب المبايعة بعد فتح مكة على الإسلام- برقم(١٨٦٣)- ج٣ص١٤٨٧.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء- باب صب الماء على البول في المسجد- رقم(٢١٧)- ج١ص٨٩.

الحديث الأول:عن أَبي هُرَيْرَةَ قَالَ:" قَامَ رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صَلَاةٍ وَقُمْنَا مَعَهُ فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا وَلَا تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا فَلَمَّا سَلَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِلْأَعْرَابِيِّ لَقَدْ حَجَّرْتَ وَاسِعًا. يُرِيدُ رَحْمَةَ اللَّه"(١).

الحديث الثاني: عنَّ أَبَي هُرَيْرَةَ قال: أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَالَ فِي الْمَسْجِدِ فَثَارَ إِلَيْهِ النَّاسُ لِيَقَعُوا بِهِ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعُوهُ وَأَهْرِيقُوا عَلَى بَوْلِهِ ذَنُوبًا مِنْ مَاءٍ أَوْ سَجْلًا مِنْ مَاءٍ فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُيَسِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ"(٢).

ثم قال: وَاتَّفَقَ الشَّيْخَانِ عَلَى قِصَّةِ الْبَوْلِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ.

وبذلك نجد العراقي استشهد بحديث أبي هريرة، وأشار إلى الحديث المتفق عليه من طريق أنس دون إيراده، رغم أنه روي في البخاري ومسلم،ويحمل نفس معنى حديث أبي هريرة، وهو بذلك يشبه الترمذي في طريقة إيراده للأحاديث.

وبالرجوع إلى الحديث الذي رواه أنس بن مالك عن يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:" جَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ فَزَجَرَهُ النَّاسُ فَنَهَاهُمْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا قَضَى بَوْلَهُ أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَنُوبٍ مِنْ مَاءٍ فَأُهْرِيقَ عَلَيْهِ"(٣).

المطلب الثاني:أولاً: يخرج الأحاديث من الصحيحين، ويذكر زياداته وألفاظه وطرقه من بقية كتب السنة.

ونراه كذلك يسير على طريقة المتأخرين من خلال التوسعه في التخريج وعدم اكتفاءه بالصحيحين بل يخرجه من دواوين السنة الأخري ، ويتبين ذلك من خلال ماذكره في بيان منهجه فيما يلي: قال: وإن لم تكن في واحد من الصحيحين عزوته إلى من خرجه من أصحاب السنن الأربعة وغيرهم ممن التزم الصحة كابن حبان والحاكم ، فإن كان عند من عزوت الحديث إليه زيادة تدل على حكم ذكرتها

(١) أخرجه: البخاري : كتاب الأدب– باب رحمة الناس والبهائم– برقم(٥٦٦٤)– ٢٢٣٨/٥.

(٢) أخرجه: البخاري: كتاب الأدب– باب قول النبي"صلى الله عليه وسلم"– يسروا ولا تعسروا– برقم(٥٧٧٧)– ٢٢٧٠/٥.

(٣) أخرجه : البخاري في صحيحه– كتاب الوضوء– باب صب الماء على البول في المسجد– برقم(٢٢١)– ج١ص٥٤، مسلم – كتاب الطهارة – باب النهي عن الاغتسال في الماء الراكد – برقم(٢٨٣)– ج١ص٢٣٦.

وكذلك أذكر زيادات أخرى من عند غيره، فإن كانت الزيادة من حديث ذلك الصحابي لم أذكره ، بل أقول: ولأبي داود أو غيره كذا.

وإن كانت من غير حديثه قلت: ولفلان من حديث فلان كذا، وإذا اجتمع حديثان فأكثر في ترجمة واحدة كقولي عن نافع عن ابن عمر لم أذكرها في الثاني وما بعده ، بل أكتفي بقولي: وعنه ما لم يحصل اشتباه ، وحيث عزوت الحديث لمن خرجه، فإنما أريد أصل الحديث لا ذلك اللفظ ، على قاعدة المستخرجات، فإن لم يكن الحديث إلا في الكتاب الذي رويته منه عزوته إليه بعد تخريجه وإن كان قد علم أنه فيه ، لئلا يلبس ذلك بما في الصحيحين(١).

مثال ذلك:

١- عن: همام بن منبه قال هذا ما حدثنا أبو هريرة : قال:" رسول الله صلى الله عليه وسلم :"لا تَبُلْ فِي الْمَاءِ الدائِمِ الذِي لاَ يَجرِي ثُم تُغْتَسل مِنْهُ"(٢).

استشهد العراقي بهذه الرواية وهي في صحيح مسلم بهذا اللفظ .

قال العراقي: في اختلاف ألفاظه: ففي بعضها :"ثم يتوضأ منه" أو"يغتسل منه" ، وفي رواية الترمذي(٣):"لَا يبولَنَّ أَحَدُكُمْ في المَاءِ الدَّائمُ ثُمَّ يَتَوضَّأَ مِنْهُ:"، وهي مخالفة لرواية أحمد(٤) ومسلم(٥) من طريق همَّام،وفي رواية:"ولا يغتسل فيه من الجنابة"(٦)

(١) طرح التثريب- ج١ص١٩.

(٢) أخرجه: مسلم في صحيحه- كتاب الطهارة – باب في الماء الراكد – برقم(٢٨٢)- ج١ص٢٣٥.

(٣) أخرجه: الترمذي- باب كراهية البول في الماء الراكد- كتاب أبواب الطهارة- برقم(٦٨)-ج١ص١٠٠. قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح وفي الباب عن جابر.

(٤) المسند- برقم(٨١٧١) ج٢ص٣١٦، يقصد به حديث همام عن أبي هريرة الذي رواه مسلم .

(٥) مسلم في صحيحه- كتاب الطهارة – باب في الماء الراكد – برقم(٢٨٢).

(٦) ولفظه:"لاَ يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِى الْمَاءِ الدَّائِمِ وَلاَ يَغْتَسِلْ فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ ".أخرجه أبو داود- كتاب الطهارة- باب البول في الماء الراكد- برقم (٧٠)- ج١ص٢٦،وأحمد في مسنده برقم(٩٥٩٤)- ج٢ص٤٣٣، وقال شعيب الأرنؤوط: = صحيح، وأخرجه ابن حبان في صحيحه- برقم (١٢٥٧)- ج٤ص٦٨، جميعهم بنفس اللفظ من طريق محمد بن عجلان، عن أبي هريرة به.

وفي رواية للبيهقي[١]:" ثم يتوضأمنه أويشرب منه"، وفي رواية [٢]:" الدائم أو الراكد"، ولمسلم[٣] من حديث جابر:" الراكد"، ولابن ماجه[٤] من حديث ابن عمر:"الناقع".

وبذلك نجد أن العراقي ذكر الحديث بألفاظه وطرقه في كتب السنة ، وذكر من اتفق ومن اختلف في الطريق أو اللفظ ثم ووفق بينهم جميعا فقال: ولا تعارض في هذا الاختلاف ، وإن اختلف معنى الوضوء والغسل والشرب فقد صح الكل ، وجمله أن النبي ﷺ ذكر الثلاثة، فأدى بعضهم واحداً، وأدى بعضهم أثنين على ماحفظ كل واحد من الرواة.

ثم بدأ يشرح ويفسر كل رواية على حده ، وكذلك يوضح معاني الألفاظ وهذا دلالة على سعة علمه وحرصه على الإتيان بالمعنى الراجح مبني على دليل.

ثانيا:حين يحتاج العراقي إلى التنبيه على لفظة زائدة، أوجملة مغايرة، وليس ذلك في الصحيحين، فإنه يضيف إليهما غيرهما من المصادر التي فيها تلك الزيادة،ويستشهد بما جاء في غير الصحيحين.

ومن الأمثلة على ذلك: قال العراقي: روي الحاكم في المستدرك[٥] من حديث عائشة في دخول أخيها عبد الرحمن بن أبي بكرﷺ في مرض رسول اللهﷺ ومعه سواك من

(١) أخرجه: البيهقي في الكبرى– برقم (١١٨١)– ٢٣٩/١ والحديث :عَنْ عَطَاءِ بْنِ مِينَا عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:" لاَ يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِى الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ أَوْ يُشْرَبُ ".

(٢) أخرجه: الطحاوي في شرح معاني الآثار– رقم(١٢)ج١ص١٤، من طريق عبد الله بن يزيد المقرئ قال:"سمعت بن عون يحدث عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة : أنه قال نهى أو نهي أن يبول الرجل في الماء الدائم أو الراكد ثم يتوضأ منه أو يغتسل منه".

(٣) أخرجه مسلم– برقم(٢٨١)– ٢٣٥/١.

(٤) أخرجه : ابن ماجه في سننه– رقم(٣٤٥)– ج١ص١٢٤، من طريق ابن أبي فروة ،عن نافع ،عن ابن عمر قال:قال رسول اللهﷺ:"لا يبولن أحدكم في الماء الناقع".قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف ابن أبي فروة اسمه إسحاق متفق على تركه وأصله في الصحيحين من حديث أبي هريرة وفي مسلم من حديث جابر بن عبد الله وكلهم قالوا الماء الدائم. ينظر:مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه–لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني– تحقيق محمد المنتقى الكشناوي– دار العربية– (١٤٠٣ه)– ج١ص٥١.

(٥) أخرجه الحاكم برقم (٦٧١٩)– ج٧/٤ ، من طريق :الحارث ثنا ابن أبي مليكة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت :" توفي رسول الله ﷺ في بيتي و في بيتي و في يومي و ليلتي و بين سحري و نحري و دخل عبد الرحمن بن أبي بكر ومعه سواك من أراك رطب فنظر إليه رسول الله ﷺ فقلت : يا عبد الرحمن اقضمه=

أراك[١] فأخذته عائشة فطيبته ثم أعطته رسول الله فاستن به،والحديث في الصحيح[٢] وليس فيه ذكر الأراك، وفي بعض طرقه عند البخاري: ومعه سواك من جريد النخل[٣].

وروي أحمد في مسنده عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ كَانَ يَجْتَنِي سِوَاكًا مِنْ الْأَرَاكِ وَكَانَ دَقِيقَ السَّاقَيْنِ فَجَعَلَتْ الرِّيحُ تَكْفَؤُهُ فَضَحِكَ الْقَوْمُ مِنْهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:"مِمَّ تَضْحَكُونَ قَالُوا يَا نَبِيَّ اللَّهِ مِنْ دِقَّةِ سَاقَيْهِ فَقَالَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَهُمَا أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أُحُدٍ"[٤] **قال العراقي:** فهذا قد ورد انه أستاك به وأمر به[٥].

وبذلك نجد العراقي: استشهد بروايتي أحمد في المسند والحاكم في المستدرك وأشار إلى رواية البخاري، دون أن يوردها كاملة ، لأنها غير موافقة لرأيه ، بل نجده ذكر كلام ابن عبد البر وأضافه إلى الروايات وذلك؛ لأنه موافق لرأيه فقال[٦]:

=من ذلك المكان فدفعه إلي فناولته إياه فرده إلي فقضمته و سويته فدفعته إلى النبيﷺ فتسوك به"، قال الحاكم:هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه

(١) هو شجر معروف طيب الريح يستاك به- فتح الباري شرح صحيح البخاري-لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي- دار المعرفة - بيروت ،١٣٧٩- ج١ص٧٨.

(٢) أخرجه البخاري : كتاب الجمعة - باب من تسوك بسواك غيره - رقم(٨٥٠)- ج١ص٣٠٣، من طريق هشام بن عروة أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها قالت": دخل عبد الرحمن بن أبي بكر ومعه سواك يستن به فنظر إليه رسول الله ﷺ فقلت له أعطني هذا السواك يا عبد الرحمن فأعطانيه فقصمته ثم مضغته فأعطيته رسول الله ﷺ فاستن به وهو مستسند إلى صدري".

(٣) أخرجه البخاري باب مرض النبي ووفاته- برقم(٤١٨٦)- ج٤ص١٦١٧، بلفظ"وفي يده جريدة رطبة" من طريق: سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عائشة رضي الله عنها قالت": توفي النبي ﷺ في بيتي وفي يومي وبين سحري ونحري وكانت إحدانا تعوذه بدعاء إذا مرض فذهبت أعوذه فرفع رأسه إلى السماء وقال (في الرفيق الأعلى في الرفيق الأعلى)، ومر عبد الرحمن بن أبي بكر، وفي يده جريدة رطبة فنظر اليه النبي ﷺ فظننت أن له بها حاجة فأخذتها فمضغت رأسها ونفضتها فدفعنها إليه فاستن بها كأحسن ما كان مستنا ثم ناولنيها فسقطت يده أو سقطت من يده فجمع الله بين ريقي وريقه في آخر يوم من الدنيا وأول يوم من الآخرة".

(٤) أخرجه أحمد- برقم (٣٩٩١)- ج٧ص٨٩.

(٥) طرح التثريب في شرح التقريب وهو شرح على المتن المسمي "تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد"- لمحي الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي- دار البدر- الطبعة الأولى(١٤٣٦ه- ٢٠١٥م)- ج١ص٤١٧.

(٦) أي العراقي- ينظر : طرح التثريب - ج١ص٤١٧.

قال ابن عبد البر في التمهيد [1]: والسواك المندوب إليه هو المعروف عند العرب وفي عصر النبيﷺ وذلك الأراك ، والبشام قال الشاعر:

إذا هي لم تستك بعود أراكه.

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد– أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي – مصطفى بن أحمد العلوى ومحمد عبد الكبير البكرى– مؤسسة القرطبه– ج٧/ ص٢٠٢.

المبحث الثاني: بيانه لطرق الحديث ورواته من الصحابة.

الطريق عند المحدثين: بمعنى السند لأنه يوصل إلى المطلوب الذي هو متن الحديث[١].

والإسناد: حكاية طريق المتن، ويستعملون من جموعها :الطرق بمعنى الأسانيد الكثيرة [٢].

وتكمن أهمية جمع طرق الحديث عند الحكم عليه في قول على بن المديني (٢٣٤ه) الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه[٣].

وقال ابن دقيق العيد: إذا جمعت طرق الحديث ، واستدل بعضها على بعض ويجمع مايمكن جمعه فيه يظهر المراد[٤].

ولقد عنى المحدثون عناية فائقة،بجمع الطرق والأوجه للحديث الواحد ،والمقارنة بينها للوصول إلى الصواب والأشبه في حديث النبي "صلى الله عليه وسلم" من صحة أوضعف.

وللوقوف على خطأ الرواي وصوابه ،والاطلاع على أوهام الثقات والعلل الخفية في الحديث ،فلا يحكمون على الحديث إلا بعلم ويقين وتعب وعناء.

ومن الحفاظ المتقدمين الذين لهم اهتمام بالغ وعناية تامة بجمع طرق الحديث الواحد علىلا سبيل المثال لا الحصر الإمام البخاري والإمام مسلم في صحاحهم مع اشتراط الصحة، وغيرهم من الأئمة وكذلك ممن حرص على جمع طرق الحديث الواحد واستيعاب الأسانيد من كتب التخريج في شروحهم الإمام ابن حجر والإمام النووي والإمام العراقي، فالإمام العراقي في شرحه " طرح التثريب" لم يقتصر في تخريج كثير من الأحاديث على ذكر طريق واحد من طرقها، بل عنى بجمع كثير من

---

(١) شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر– لنور الدين أبو الحسن على بن سلطان محمد القاري الهروي المعروف "بملا على القاري"– تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة– لبنان / بيروت– ص١٥٩، اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر– عبد الرؤوف المناوي– تحقيق المرتضي الزين أحمد– مكتبة الرشد– ١٩٩٩م– ص٢٣٤.

(٢) المرجع السابق– ص٢٣٤.

(٣) الجامع لأخلاق الراوي– ص٣٧٠.

(٤) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام– تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري ، المعروف بابن دقيق العيد – تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى و مدثر سندس– مؤسسة الرسالة– الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥ م)– ج١ص١٧.

طرق الحديث المخرج وبيان عدد كثير من طرق الصحابة، فنجد أن أسانيد الأحاديث التي ذكرها في" تقريب الأسانيد" يحيل اسانيدها إلى التابعي والصحابي فقط ، وهناك أحاديث يسوق اسانيدها إلى الصحابي فقط، وعند شرحه للحديث يذكر الحديث بطرقه في الكتب التي ورد بها ، وأما الأحاديث التي يستشهد بها عند شرحه للحديث فيذكر أسانيدها كاملة ولكنه يذكر اختلاف طرق الحديث من قِبل التابعي والصحابي،أو من قِبل الصحابي فقط.

ومن قواعد نقد السنة:أن جمع طرق الحديث ، وسيلة إلى معرفة علته، وتبين الخطأ في سنده وتقوى بعض أسانيده ببعض، أوترجيح بعضها ببعض.

فجمع العراقي للطرق تعد تطبيقا عمليا لهذه القواعد النقدية ، كما اهتم العراقي بجمع طرق الحديث وروايتها(المتابعات والشواهد) ويتتبع هذه الطرق والروايات من مصادرها المختلفة ويتكلم عليها تصحيحا وتضعيفاً[1].

ومن الأمثلة على ذلك:

أولاً: استيعابه في التخريج، فيتوسع أحياناً في تخريجِ الحديثِ الواحد توسعاً كبيراً، ويستوفي جميع طرقه.فيفصل ويذكر طرق الحديث التي جاء منها الحديث في البخاري ومسلم، وإذا اختلفت طرق الحديث في البخاري ومسلم أشار إلى ذلك، **مثال ذلك:**

١- قال: وفي الصحيحين من حديث أم سلمة: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنْ الْجَنَابَةِ"[2].

فحديث أم سلمة جاء في البخاري ومسلم بنفس اللفظ.وقال أيضاً: وللبخاري من حديث أنس كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمَرْأَةُ مِنْ نِسَائِهِ يَغْتَسِلَانِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ زَادَ مُسْلِمٌ وَوَهْبُ عَنْ شُعْبَةَ مِنْ الْجَنَابَةِ"[3].

---

(١) سيذكر منهجه في الحكم على الأحاديث في الفصل القادم انشاء الله.

(٢) والحديث ذكره البخاري بطوله ذكر جزء منه العراقي ولفظه:" عَنْ زَيْنَبَ ابْنَةَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ قَالَتْ حِضْتُ وَأَنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْخَمِيلَةِ فَانْسَلَلْتُ فَخَرَجْتُ مِنْهَا فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حِيضَتِي فَلَبِسْتُهَا فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنُفِسْتِ قُلْتُ: نَعَمْ فَدَعَانِي فَأَدْخَلَنِي مَعَهُ فِي الْخَمِيلَةِ قَالَتْ: وَحَدَّثَتْنِي أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُقَبِّلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ وَكُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنْ الْجَنَابَةِ".أخرجه البخاري : كتاب الحيض – باب النوم مع الحائض في ثيابها– برقم(٣١٦)– ج١ص١٢٢، ومسلم :كتاب الحيض– باب صفة غسل الجنابة– برقم(٣٢٤)–١/٢٥٧.

(٣) أخرجه : البخاري – كتاب الغسل – باب هل يدخل الرجل يده في الإناء قبل أن يتوضأ–برقم(٢٦١)– ١/١٠٣.

٢- **ولمسلم من حديث ميمونة:**كانت تغتسل هي والنبي صلى الله عليه وسلم في إناء واحد".[١]

ثانيا: من منهج العراقي إنه يطلق عزو الحديث إلى مؤلف من المؤلفين دون تحديد لاسم الكتاب الذي أُخرج فيه الحديث ، وهكذا قد يؤدي إلى شيء من الالتباس وخاصة إذا كان للمؤلف أكثر من كتاب في التخريج: **ومن أمثلته على ذلك:**

مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ مَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي بَعْضُ أَهْلِ بَيْتِي عَنْ أَنَسٍ فَذَكَرَ حَدِيثًا فِيهِ أَنَّهُ" لَا عَمَلَ لِمَنْ لَا نِيَّةَ لَهُ" [٢].

فأشار أن الحديث رواه البيهقي دون تحديد لاسم الكتاب الذي أخرجه فيه البيهقي ،وللبيهقي له أكثر من كتاب في الحديث منها "السنن الكبرى"، والسنن الصغرى"، وشعب الإيمان".

ثالثا: قد يستوفي الحديث تخريجاً وحكما ويذكر مكان وجوده في كتب السنة وأماكن وجودها في الكتب ، **ومن أمثلة على ذلك: باب استحباب ركعتين بعد الأذان.**

قال العراقي[٣] : رَوَى ابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ[٤] مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "مَنْ بَاتَ طَاهِرًا بَاتَ فِي شِعَارِ مَلَكٍ فَلَمْ يَسْتَيْقِظْ إِلَّا قَالَ الْمَلَكُ:اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعَبْدِكَ فُلَانٍ ، فَإِنَّهُ نَامَ طَاهِرًا"، وَقَدْ رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي

---

(١) أخرجه : مسلم في صحيحه- كتاب الحيض- باب القدر المستحب من الماء في الغسل- برقم(٣٢١)- ٢٥٧/١.

(٢) أخرجه: البيهقي في السنن الكبرى- وهو جزء من حديث طويل : جاء من طريق : أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : أَنَّ رَجُلاً مِنَ الأَنْصَارِ مِنْ بَنِى عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ رَغَّبْتَنَا فِى السِّوَاكِ ، فَهَلْ دُونَ ذَلِكَ مِنْ شَىْءٍ؟ قَالَ:" إِصْبَعَاكَ سِوَاكٌ عِنْدَ وُضُوئِكَ تُمِرُّهُمَا عَلَى أَسْنَانِكَ،إِنَّهُ لاَ عَمَلَ لِمَنْ لاَ نِيَّةَ لَهُ، وَلاَ أَجْرَ لِمَنْ لاَ حِسْبَةَ لَهُ".

كتاب الطهارة- باب – الإستياك بالأصابع- .برقم"١٨٢"- ٤١/١.

(٣) طرح التثريب- ج١ص٤٠٣.

(٤) أخرجه: ابن حبان في صحيحه – كتاب الطهارة – باب ذكر استغفار الملك للبائت متطهرا عند استيقاظه- ج٣ص٣٢٨ برقم(١٠٥١).

الْأَوْسَطِ[١]. فَجَعَلَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الشُّعَبِ[٢]. فَجَعَلَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(١) وأخرجه: الطبراني في الأوسط من طريق ابن عباس بزيادة رقم(٥٠٨٧)- ج٥ص٢٠٤،عن ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "طَهِّرُوا هَذِهِ الْأَجْسَادَ طَهَّرَكُمُ اللَّهُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَبْدٍ يَبِيتُ طَاهِرًا إِلَّا بَاتَ مَعَهُ فِي شِعَارِهِ مَلَكٌ، لَا يَنْقَلِبُ سَاعَةً مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا قَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعَبْدِكَ فَإِنَّهُ بَاتَ طَاهِرًا".

(٢) وأخرجه البيهقي، بنفس لفظ ابن حبان،من طريق أبي هريرة – باب فضل الوضوء- برقم(٢٥٢٦)- ج٤ص٢٨٣.

الفصل الثاني:منهج العراقي في الحكم على الأحاديث صحةً وضعفاً

المبحث الأول: منهجه في الحكم على الحديث بالصحة

المطلب الأول:منهجه في الحكم على الحديث بالصحة من حيث السند

أولاً: المصطلحات التي اعتمد عليها في الحكم على سند الأحاديث بالصحة

١- قوله في سند الحديث:"إسناده صحيح.

من خلال تتبع منهج العراقي تظهر لنا شخصيته وخبرته بعلل الحديث وطرق تصحيحه ،كما يبين الراجح من المرجوح ، ولا يقف موقف الناقل المقلد بل يعبر برأيه مستنداً إلى الأدلة التي تقوي رأيه وتعززه، فقد اهتم بالحكم على أكثر الأحاديث المخرجه في غير البخاري ومسلم ، كما أن المُتصدِّرُ للحكمِ على الأحاديث – صحةً وضعفاً – لا بد له من أمرين مهمين :

الأول:أن يكون مؤهلاً تأهيلاً علمياً للحديث في هذا الفن ، فيُكَون جانب من العلم والمعرفة والإطلاع على أنواع من العلوم، كقواعد الجرح والتعديل وما يتعلق بذلك، ومعرفة أحوال الرواة، واصطلاحات المحدثين، وألفاظهم، ومسالكهم في الحكم على الرواة والأحاديث، والعلم بطرق التخريج، ودراسة الأسانيد، وكيفية النظر في العلل مع الإلمام بأصول الفقه وخاصة ما يتعلق بالتعارض والترجيح ونحوه.

الثاني: سبَر كلام المتقدمين في المصطلح وأصول الحديث.

قال ابن الصلاح: إذا اقتصر المصنف على قوله: صحيح الإسناد، ولم يذكر علة قادحة ،ولم يقدح فيه فالظاهر منه الحكم بأنه صحيح في نفسه ؛لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر، وإنما يطلق ذلك بعد الفحص عند انتفاء القادح"(١).

وقال ابن الصلاح في موضع آخر:إذا وجدنا فيما يروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثاً صحيح الإسناد، ولم نجده في أحد الصحيحين، ولا منصوصا على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة، فإنا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته (٢).

ويعد العراقي من المحدثين الذين لهم باع وخبرة في مجال الحديث وعلومه ، وكتبه من المصنفات المعتمدة ،واعتبرها كثيرا من العلماء مصدر للرجوع في معرفة الحكم على

(١) مقدمة ابن الصلاح– ج١ص١٠٩

(٢) المرجع نفسه – ج١ص١٦

الحديث[1] ومعرفة القواعد التي صار عليها العلماء في الحكم على الحديث، واختلفت عباراته في الحكم على الأحاديث وتنوعت، فنجده مرة يحكم على الحديث فيقول :"إسناده صحيح"، وتارة يقول:" إسناد رجاله ثقات، أو يقول رجاله رجال الصحيح، وتارة أخري يقول: إسناد جيد، أو إسناد حسن"، ومن **الأمثلة على ذلك:**

أولاً: يذكر الحديث، ويذكر سنده كاملاً ويحكم على رجاله بأنهم ثقات دون تفصيل في الحكم ودون ترجمة للرجال بل يكتفي بقوله في سند الحديث "رجاله ثقات"، وكذلك أيضا يقول في سند الحديث "إسناده صحيح"، ونسوق الامثلة على ذلك ومنهجه فيه.

أولا: قوله في الحديث:"إسناده صحيح".

قال السيوطي: فإن صحة الإسناد مستلزمة بصحة المتن دون العكس،والحكم بصحة الإسناد مع احتمال عدم صحته بعيد جدا [2].

ومن الأمثلة على ذلك: باب فائدة حكم السواك للصائم

ذكر العراقي"[3] حديث عائشة"رضى الله عنها": "كانت يد رسول الله ﷺ اليمنى لطهوره وطعامه وكانت يده اليسرى لخلائه وما كان من أذى". **قال العراقي:** رواه أبو داود بإسناد صحيح، وهو بذلك حكم على الإسناد بالصحة دون ذكره كاملاً ،وإنما أكتفى فقط بذكر الصحابي.

---

(١) استشهد الألباني بقول العراقي في هذا الحديث: عن عائشة قالت: كانت يد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اليمنى لطُهوره وطعامه فقال الألباني: قال العراقي في "طرح التثريب: إسناده صحيح ".ينظر: صحيح أبي داود– ج١ص٦٥.

(٢) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر– جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطى– تحقيق:أبي أنس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي – مكتبة الغرباء الأثرية – المملكة العربية السعودية– ج١ص٣٣٢.

(٣) طرح التثريب– ج١ص٤٢٢.

نص الحديث

قال أبو داود: حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ، حَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ:"كَانَتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهﷺ الْيُمْنَى لِطُهُورِهِ وَطَعَامِهِ، وَكَانَتْ يَدُهُ الْيُسْرَى لِخَلَائِهِ، وَمَا كَانَ مِنْ أَذًى"(١).

حكم العلماء على الحديث : ذهب العلماء في الحكم على الحديث إلى رأيين:منهم من قال بأنه منقطع، ومنهم من قال بصحة سند الحديث

الرأي الأول: ذهب إلى القول بأن الحديث منقطع، وممن قال بذلك: المنذري فقال(٢) إبراهيم(٣) لم يسمع من عائشة فهو منقطع وأخرجه من حديث الأسود عن عائشة بمعناه(٤).

وقال ابن حجر: حديث إبراهيم عن عائشة منقطع ورواه أبو داود من طريق أخرى عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة(٥).

وقَالَ ابْن أبي حَاتِم: سَمعت أبي يَقُول: لم يلقَ إِبْرَاهِيم النَّخعِيّ أحدا من أَصْحَاب رَسُول الله ﷺ إِلَّا عَائِشَة، وَلم يسمع مِنْهَا شَيْئا؛ فَإِنَّهُ دخل عَلَيْهَا وَهُوَ صَغِير، وَكَذَا نَص غير وَاحِد من الْحفاظ عَلَى انْقِطَاع هَذَا الحَدِيث(٦).

الرأي الثاني: وهم جمهور العلماء، فقالوا باتصال سند الحديث وصحته، ومنهم من ذكر العلة من القول بهذا الرأي ، وأن الإنقطاع يُجبر.

---

(١) أخرجه: أبو داود في سننه- كتاب الطهارة- باب الاستنجاء في الخلاء – برقم(٣٣)- ج١ص٢٦، وأحمد في مسنده- برقم (٢٦٢٨٤)- ج٤٣ص٣١٧، والبيهقي في الكبرى- كتاب الطهارة- باب النهي عن الاستنجاء- برقم (٥٥٠)- ج١ص١٨٢، وأخرجه في شعب الإيمان- فصل في التسمية على الطعام- برقم(٥٤٥٤)- ج٨ ص٣٠.

(٢) مختصر سنن أبي داود- للمنذري- ج١ص٣١.

(٣)هوإِبْرَاهِيم بن يزيد بن شَرِيك التَّيْمِيّ،روى وأبيه يزيد بْن شَرِيك وعن عائشة أم المؤمنين مرسل،وثقه يحي بن معين وأبوزرعه :علم من أعلام أهل الإسلام وفقيه من فقهائهم. وقال أبو حاتم: رأى عائشة وأدرك أنس بن مالك صالح الحديث. الجرح والتعديل- ج٢ص١٤٤، تهذيب الكمال- ج٢ص٢٣٣.

(٤) قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمِ بْنِ بُزَيْعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَاهُ.

(٥) التلخيص الحبير- ج١ص٣٢٢.

(٦) الجرح والتعديل- ج٢ص١٤٤.

ومنهم النووي فقال: حديث عائشة صحيح رواه أحمد وأبو داود بإسناد صحيح[١] وقال العيني **ووافقه الزرقاني في شرحه:** أخرجه أَبُو دَاوُد بِسَنَد صَحِيح من حَدِيث عَائِشَة[٢]. **ووافقهم الألباني فقال:**إسناده صحيح، وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير أبي معشر– وهو زياد بن كليب؛ وهو من رجال مسلم وحده وكذا قال النووي، وهو على شرط مسلم[٣].

<u>قال ابن القطان مفسراً رأي العلماء في انقطاع السند واتصاله</u>: قال العباس الدوري: لم يسمع إبراهيم ابن يزيد من عائشة، ومراسله صحيحة، فإن هناك إسنادا آخر ذكره أبو داود نفسه، قال: حدثنا محمد ابن حاتم بن بزيع، حدثنا عبد الوهاب بن عطاء، عن سعيد، عن أبي معشر، عن إبراهيم، عن الأسود عن عائشة عن النبي ﷺ بمعناه. فهذا بزيادة الأسود بينهما، وبذلك يتصل[٤].

وقال الألباني: ولذلك فقد ساقه المؤلف موصولاً عقب هذا"أي عقب رواية إبراهيم عن عائشة"[٥].

وبذلك نطمئن لما ذهب إليه العراقي بالقول بصحة سند الحديث ، لوجود السند متصل عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة،من نفس سنن أبي داود بل يليه مباشرة ،فذلك لا يخفى على إمام ومحدث وحافظ كالعراقي.

ثانيا: <u>قوله في سند الحديث:"رجاله ثقات".</u>

قال ابن الصلاح: الإسنادِ الذي رجالُه ثقاتٌ، الجامعِ شروطَ الصحة من حيثُ الظاهرُ، ويستعان على إدراكِها بتفرُّدِ الراوي وبمخالفة غيره له، مع قرائنَ تنضم إلى ذلك، الشأن على إرسالٍ في الموصول أو وقف في المرفوع، أو دخولِ حديثٍ في حديث، أو وهم واهم لِغير ذلك؛ بحيث يغلب على ظنه فيحكم به، أو يترددُ فيتوقفُ فيه. وكلُّ ذلك مانعٌ من الحُكم بصحةِ ما وُجِدَ ذلك فيه[٦].

---

(١) شرح المهذب– ج٢ص١٠٨.

(٢) عمدة القاري – ج٢ص٢٩٦، شرح الزرقاني ج١٠ص٢١٤.

(٣) صحيح أبي داود– ج١ص٦٥.

(٤) بيان الوهم والإيهام– ج٥ص٢٦٢

(٥) صحيح أبي داود– ج١ص٦٥.

(٦) مقدمة ابن الصلاح– ج١ص٢٥٩.

وكلامَ ابنِ الصلاحِ مُقَيَّدٌ فيمن ليس بذي أهليةٍ، وأما المتأهِّلُ فليس مراداً بهذا الكلام، قرَّرَه النووي في تقريبه[١]

قال النووي: فالمُتأهِّلَ الذي يُعْتَمَدُ على حكمه في الحديث هو مَنْ توفرتْ فيه شروط الاجتهاد، هذا من حيثُ كونُه مُسْتقلاً بالحكم ، وشروط الاجتهاد هي:

١- معرفةُ الكتاب أي إدراك آيات الكتاب، والإلمامُ بمعانيها، والمُتَعَيِّنُ آيات الأحكام.

٢- معرفةُ السنة النبوية والعلوم المتعلقة بها.

٣ معرفة اللغة العربية، و المُشْتَرَطُ العلمُ بما يتعلَّقُ بنصوص الأحكام.

ومن الأمثلة على ذلك: كتاب الطهارة

استشهد العراقي بحديث الطبراني: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الصَّائِغُ، ثنا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، ثنا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ:"مَنْ هَاجَرَ يَبْتَغِي شَيْئًا فَهُوَ لَهُ"، قَالَ:" هَاجَرَ رَجُلٌ لِيَتَزَوَّجَ امْرَأَةً يُقَالُ لَهَا: أُمُّ قَيْسٍ[٢] وَكَانَ يُسَمَّى مُهَاجِرَ أُمِّ قَيْسٍ"[٣].

وَرَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْ الأَعْمَشِ بِلَفْظ: كَانَ فِينَا رَجُل خَطَبَ امْرَأَة يُقَال لَهَا أُمّ قَيْس فَأَبَتْ أَنْ تَتَزَوَّجهُ حَتَّى يُهَاجِر فَهَاجَرَ فَتَزَوَّجَهَا، فَكُنَّا نُسَمِّيه مُهَاجِر أُمّ قَيْس.

قال العراقي[٤]: رواه الطبراني في المعجم الكبير بإسناد رجال ثقات.

فنجد العراقي ذكر رواية الطبراني وحكم على رجال السند بأنهم ثقات، دون ترجمة لهم.

---

(١) المرجع السابق- ج١ص٢٥٩.

(٢) الرجل لم يسم. والمرأة قال ابن دحية: إن اسمها قَيْلة -بقاف مفتوحة، ثم تحتانية ساكنة- وحكى ابن بَطّال، عن ابن السَّرّاج: أن السبب في تخصيص المرأة بالذكر أن العرب كانوا لا يزوجون المولى العربية، ويراعون الكفاءة في النسب، فلما جاء الإسلام سوى بين المسلمين في مناكحتهم، فهاجر كثير من الناس إلى المدينة ليتزوج بها مَنْ كان لا يصل إليها قبل الإسلام ويحتاج إلى نقل ثابت أن هذا المهاجر كان مولى، وكانت المرأة عربية، وليس ما نفاه عن العرب على إطلاقه، بل قد زوج خلق كثير منهم جماعة من مواليهم، وحلفائهم قبل الإسلام، وإطلاقه أن الإسلام أبطل الكفاءة في مقام المنع. كوثر المعاني الدراري- ج١ص١٤٥.

(٣) رواه الطبراني في الكبير – رقم(٨٥٤٠)- ج٩ص١٠٣.

(٤) طرح التثريب-ج١ص٣٥٧.

آراء العلماء في الحديث

قال العيني:عقب استشهاده بالحديث: رواه الطبراني في المعجم الكبير بإسناد رجاله ثقات(١).

قال صاحب ارشاد الساري: رواها سعيد بن منصور بإسناد صحيح على شرط الشيخين(٢).

وقال المزي: إسناد صحيح، وقد وقع لنا بعلو، من حديث سَعِيد بْن منصور(٣) .

ووافقه ابن الملقن وابن حجر فقالا (٤): رواه الطبراني من طريق الأعمش: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين.(٥)

وقال الهيثمي عقب رواية ابن مسعود:رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح(٦).

ترجمة رجال السند

٢- **سعيد بن منصور** بن شعبة الخراساني: قال أبو حاتم: ثقة من المتقنين الأثبات ممّن جمع وصَنَّف، وقال ابن حجر: ثقة مصنف وكان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوقه به، وقال الذهبي: كان ثقة صادقا، من أوعية العلم(٧).

٣- **أبو معاوية:** هو حسان بن نوح أبو معاوية: قال العجلي:شامي تابعي، ثقة، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة من الرابعة(٨).

٤- **سليمان بن مهران الأعمش،** كان أحفظهم للحديث، وشهد له الأئمّة بالحفظ، وقال ابن الجوزي:أحفظهم للحديث، وأوثقهم ثقة، حافظ عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدلس، قال العجلي: الأعمش ثقة ثبت(٩).

---

(١)هدي الساري- ج٨ص٩

(٢)عمدة القاري شرح صحيح البخاري- بدر الدين العيني الحنفي –(١٤٢٧ه- ٢٠٠٦م)- ج١ص٧٤.

(٣) تهذيب الكمال- ج١٦ص١٢٦.

(٤) فتح الباري – ج١ص١٠.

(٥) التوضيح لشرح الجامع الصحيح- ج٢ص١٢٠

(٦) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد- نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي- دار الفكر، بيروت – ١٤١٢ هـ-

(٧) الجرح والتعديل- ج٤ص٦٨، الثقات لابن حبان- ج٨ص٢٦٩، تقريب التهذيب- ج١ص٢٤١.

(٨) الثقات لابن حبان- ج٤ص١٦٤، الثقات للعجلي- ج١ص١١٢،تقريب التهذيب- ج١ص١٥٨.

(٩) المدلسين- لأبي زرعة- ج١ص٥٥، تذكرة الحفاظ وتبصرة الأيقاظ- ج١ص١١٣، المعجم الصغير لرواة ابن جرير الطبري- ج١ص٢٢١.

٥- **شَقِيق بن سَلَمَة الْأَسدي** يكنى أَبَا وَائِل: ثِقَة رجل صَالح جاهلي، أدرك النَّبِيّ ﷺ ولم يسمع عنه، وهو صاحب عَبْد اللَّهِ بْن مسعود، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث [١].

وبالنظر إلى حكم علماء الحديث على السند ،لم نجد أحد من العلماء السالف ذكرهم ذكر علة واحدة يُضعف بها الحديث،لا من ناحية السند أو المتن، وكذلك بالرجوع إلى أقوال علماء الجرح والتعديل في رجال السند ، نجد إجماعهم على القول بأن رجال الحديث ثقات ، وبذلك يتحقق لنا قول العراقي بأن الحديث رجاله ثقات، وقد يكون يقصد بذلك صحة الحديث ؛لأنه كما ذكرنا لم نقف على أحد من العلماء حكم على الحديث بالضعف سواء في السند أو المتن.

قال السيوطي:لا يثبت الخبر عن النبي ﷺ حتى يرويه ثقة عن ثقة حتى يتناهى الخبر إلى النبي ﷺ بهذه الصفة، ولا يكون فيهم رجل مجهول ولا رجل مجروح[٢].

ثالثا: يحكم على رجال السند بأنهم ثقات، دون ذكر السند بل يكتفى بذكر الصحابي فقط، ويشير إلى الراوي المبهم في السند:

تتنوع طرق نقل العراقي للحديث من مصادره ، فتارة يسوق الحديث بإسناده كاملاً ، وتارة لايذكره ويكتفي بذكر الصحابي ، ويحكم على السند كاملا ويبين مافيه من علة .

مثال ذلك:

قال العراقي[٣]: روى البيهقي في سننه من حديث أنس: أَنَّ رَجُلاً مِنَ الأَنْصَارِ مِنْ بَنِى عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ رَغَّبْتَنَا فِى السِّوَاكِ ، فَهَلْ دُونَ ذَلِكَ مِنْ شَىْءٍ؟ قَالَ " إِصْبَعَاكَ سِوَاكٌ عِنْدَ وُضُوئِكَ تُمِرُّهُمَا عَلَى أَسْنَانِكَ.."[٤].

---

(١) الجرح والتعديل- ج٤ص٣٧١، أسد الغابة- ج٢ص٦٣٦، تهذيب التهذيب- ج٤ص٣٦٢، الثقات – للعجلي- ج١ص٤٦١.

(٢) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر- ج١ص٣٣٢

(٣) طرح التثريب- ج١ص٤١٦.

(٤) أخرجه : البيهقي في الكبرى- باب الإستياك بالأصابع- برقم(١٨٢)- ٤١/١. مِنْ حَدِيثِ ابْنِ الْمُثَنَّى مَا أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ بِشْرَانَ حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الرَّزَّازُ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ صَالِحٍ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ خِدَاشٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى الأَنْصَارِىُّ قَالَ حَدَّثَنِى بَعْضُ أَهْلِ بَيْتِى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ به.

قال العراقي: الحديث ورجاله ثقات، إلا أن الرواي له عن أنس بعض أهله؛ غير مسمي.

وقد ورد في بعض طرقه [١] بأنَّه النضر بن أنس – وهو ثقة – ولفظه:" يُجْزِى مِنَ السِّوَاكِ الأَصَابِعُ" وفيه عيسي بن شعيب البصري، قال فيه عمرو بن على الفلاس :إنه صدوق، وقال ابن حبان: كان ممن يُخطيء حتى فحش خطؤُهُ، فاستحق الترك[٢].

نص الحديث:

قال البيهقي: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ بِشْرَانَ، أنا أَبُو جَعْفَرٍ الرَّزَّازُ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ صَالِحٍ، ثنا خَالِدُ بْنُ خِدَاشٍ، ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُثَنَّى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنِي بَعْضُ أَهْلِ بَيْتِي، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّكَ رَغَّبْتَنَا فِي السِّوَاكِ فَهَلْ دُونَ ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ؟ قَالَ:" أُصْبُعَاكَ سِوَاكٌ عِنْدَ وُضُوئِكَ تُمِرُّهُمَا عَلَى أَسْنَانِكَ، إِنَّهُ لَا عَمَلَ لِمَنْ لَا نِيَّةَ لَهُ، وَلَا أَجْرَ لِمَنْ لَا حِسْبَةَ لَهُ "[٣].

وبالرجوع إلى آراء علماء الجرح والتعديل في النضر:هو النضر بن أنس بن مالك الأنصاري، قال النسائي: ثقة وذكره ابن حبان في الثقات، وقال العجلي بصري تابعي ثقة، وقال ابن حجر: ثقة من الثالثة[٤].

وبذلك نجد العراقي استدل بالرواية الأولى باعتبار أن رجالها ثقات والحديث صحيح ، رغم ابهام النضر في الرواية فلم يذكر اسمه صراحة، وحكم بضعف الثانية رغم ذكر النضر فيها صراحة ؛إلا أن فيها من يُضعفها وهو عيسى بن شعيب ، وقد ذكر فيه قول ابن حبان وغيره بأنه صدوق يُخطيء.

---

(١) قال البيهقي: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَادِرٍ الْمَدَايِنِيُّ، ثنا عِيسَى بْنُ شُعَيْبٍ، ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُثَنَّى، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " تَجْزِي الْأَصَابِعُ مَجْزَى السِّوَاكِ ". كَذَا وَجَدْتُهُ فِي كِتَابِ عِيسَى بْنِ شُعَيْبٍ، وَالْمَحْفُوظُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ الْمُثَنَّى. جماع أبواب السواك- باب ماجاء في الإستياك عرضا- رقم(١٧٨)- ج١ص٦٧.

(٢) المجروحين- ج٢ص١٢٠.

(٣) أخرجه: البيهقي في الكبرى- جماع أبواب السواك- باب ماجاء في الإستياك عرضا- رقم(١٧٩)- ج١ص٦٧.

(٤) الثقات لابن حبان- ج٥ص٤٧٤، والثقات –للعجلي- ج٢ص٣١٣، تقريب التهذيب- ج١ص٥٦١.

قال ابن حجر عقب رواية الحديث الثانية : وفي سنده جهالة [١].

رابعـاً: من المصطلحات التي اعتمد عليها أيضا في الحكم على الحديث" قوله رجاله رجال الصحيح.

ومما أشار به العراقي إلى درجة الحديث قوله: رجاله رجال الصحيح ، من المعروف عند علماء الحديث أن تلك العبارات بمفردها لا تفيد درجة معينة للحديث ،ولا تفيد صلاحيته للحجية ، وإنما تفيد أن رجال إسناد الحديث ليس في أحد منهم مايقتضي إعلاله ، لكن قد يكون فيه علة أخرى تقتضي ضعفه ضعف غير شديد، قال الحافظ ابن حجر:"ولا يلزم من كون رجال الإسناد من رجال الصحيح أن يكون الحديث الوارد به صحيحا لاحتمال أن يكون فيه شذوذ أو علة [٢].

ومثال ذلك:

قال العراقي[٣]: قد ورد مرفوعاًعند البزار في مسنده من حديث عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:" قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا تَسَوَّكَ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي قَامَ الْمَلَكُ خَلْفَهُ ، فَتَسَمَّعَ لِقِرَاءَتِهِ فَيَدْنُو مِنْهُ أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا حَتَّى يَضَعَ فَاهُ عَلَى فِيهِ فَمَا يَخْرُجُ مِنْ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ ، إِلاَّ صَارَ فِي جَوْفِ الْمَلَكِ ، فَطَهِّرُوا أَفْوَاهَكُمْ لِلْقُرْآنِ"[٤].

قال العراقي: رجاله رجال الصحيح ، إلا أنَّ فيه فُضَيْلِ بْنِ سُلَيْمَانَ وهو– وإن أخرج له البخاري ووثقه ابن حبان– فقد ضعفه الجمهور .

وبالنظر إلى منهج العراقي في تخريجه لهذا الحديث ، نجد أنه لم يكتف بالكتب التسعة في التخريج والاستشهاد بل يتعداها كما في هذا المثال ويستشهد بما رواه البزار في مسنده ويحكم على الحديث، فاستشهد بهذا الحديث دون ذكر السند واكتفي بذكر الصحابي وهو على بن أبي طالب"ﷺ وحكم على رجاله بأنهم رجال الصحيح: أي أنهم ثقات، إلا فُضيل بن سليمان النميري، فقد ضعفه الجمهور.

---

(١) التلخيص الحبير– ج١ص٤٠٠.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح– لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني – المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي–الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م– ج١ص١٣٤.

(٣) طرح التثريب– ج١ص٤١٣.

(٤) مسند البزار المطبوع باسم البحر الزخار–لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار– تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله – مكتبة العلوم والحكم –الطبعة الأولى – بدأت ١٩٨٨م ، وانتهت ٢٠٠٩م رقم(٦٠٣)ج٢ص٢١٤

وقبل الرجوع إلى آراء العلماء وأقوالهم في الحديث ورواته، علينا أن نذكر الحديث مسنداً.

عن مُحَمَّدَ بْنَ زِيَادٍ ، يُحَدِّثُ عَنْ فُضَيْلِ بْنِ سُلَيْمَانَ،عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ،عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عَلِيٍّ **به.**

قال البزار عقب روايته للحديث: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي رضي الله عنه ، بإسناد أحسن من هذا الإسناد(١).

قال الهيثمي: رَوَاهُ الْبَزَّارُ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ(٢)، وقال ابن الملقن(٣): رجال الْمَرْفُوع رجال الصَّحِيح ، مِنْهُم: فُضَيْل، **وقال المنذري**(٤): رواه البزار بإسناد جيد لا بأس به.

وبمراجعة أقوال علماء الجرح والتعديل في فضيل بن سليمان:

قال أبو زرعة: لين الحديث ، وقال النسائي: ليس بالقوي ، وقال يحيى: ليس بثقة (٥).

وقال الذهبي(٦): فضيل بن سليمان النميري عن ابن معين ليس بثقة ، وقال أبو زرعة لين وقال أبو حاتم، وغيره ليس بالقوي، وقال المزي: روى له الجماعة(٧).

---

(١) مسند البزار– ج٢ص٢١٤.

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد– نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي – بتحرير الحافظين الجليلين: العراقي وابن حجر– دار الكتب العلمية – بيروت– الطبعة: ١٤٠٨ هـ– ١٩٨٨ م– ج٢ص٩٩.

(٣) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير– لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري –تحقيق– مصطفى أبو الغيط و عبدالله بن سليمان وياسر بن كمال– دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض–السعودية– الطبعة:الأولى ، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م– ج٢ص٥١.

(٤) الترغيب والترهيب من الحديث الشريف– لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري أبو محمد – تحقيق : إبراهيم شمس الدين– الطبعة الأولى ، ١٤١٧– دار الكتب العلمية – بيروت– ج١ص١٠٢.

(٥) تاريخ ابن معين – رواية الدوري– يحيى بن معين أبو زكريا– مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة – تحقيق : د. أحمد محمد نور سيف– الطبعة الأولى ،١٣٩٩ ه– ١٩٧٩م– ج٤٢٦٩.

الضعفاء والمتروكين– عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج– تحقيق عبد الله القاضي– الناشر دار الكتب العلمية– (١٤٠٦ه)– ج٣ص٩.

(٦) المغني في الضعفاء–الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي–تحقيق الدكتور نور الدين عتر– ج٢/٥١٥.

(٧) تهذيب الكمال– ج٢٣/ ص٢٤٧.

وقال ابن حجر: أبو سليمان البصري صدوق له خطأ كثير من الثامنة[١].

والرأي كما ذهب إليه العراقي من تضعيف جمهور العلماء لفضيل بن سليمان ، ولم أجد بالبحث عنه من وثقه غير ابن حبان في الثقات، وابن حبان كما هو معروف بتساهله في الحكم على الرجال وهو بذلك خالف الجمهور[٢].

أما قول العراقي: بأن فُضيل روى له البخاري فهذا لا يتنافى مع حكم العلماء له والحق كما ذهب إليه العراقي ؛ لأن البخاري روي له في المتابعات ، وهذا الرأي ذهب إليه ابن حجر في **مقدمة هدي الساري: فقال** روى له الجماعة، وليس له في البخاري سوى أحاديث توبع عليها[٣].

وبذلك نجد أن البخاري لم يروِ له في الأصول، وإنما في المتابعات؛ فالبخاري لم يروِ في صحيحه إلا عن الثقات كما اشترط على نفسه عند وضع الصحيح.

وبذلك يتحقق لنا رأي العراقي في فُضيل بن سليمان وآراء العلماء فيه، فالعراقي لم يحكم بصحة الحديث لوجود فُضيل في السند ، بل حكم على صحة السند واستثنى فُضيل بن سليمان.

خامساً: من المصطلحات التي اعتمد عليها في الحكم على سند الحديث مصطلح"اسناده جيد".

حكم العراقي على بعض الأحاديث في الطرح بأن إسنادها "جيد" ، وقد ذكر غير واحد من أهل الاصطلاح أن "الجيد" بمعنى "الصحيح" ، وذكر بعضهم أن الناقد الخبير من المحدثين لا يعدل عن لفظ "صحيح"، إلى لفظ "جيد"، إلا لنكته تظهر له في سند الحديث أو متنه ، تجعله يراه في درجة أقوى من الحسن لذاته ، ولكن لا يبلغ وجه الصحيح لذاته ، فيطلق عليه وصف"جيد" وبذلك يكون الوصف به أنزل من الوصف بالصحيح ، وأعلى من الوصف بالحسن[٤].

---

(١) تقريب التهذيب- ج١ص٤٤٧.

(٢) الثقات- لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي- تحقيق : السيد شرف الدين أحمد- الطبعة الأولى،(١٣٩٥ه – ١٩٧٥م)- دار الفكر- ج٧ص٣١٦.

(٣) هدي الساري مقدمة الفتح- ٤٣٤/١.

(٤) تدريب الراوي-للسيوطي – ج١ص١٩٥.

يري ابن الصلاح التسوية بين مصطلح الجيد والصحيح، وكذا قال البلقيني في محاسن الاصطلاح بعد أن نقل ذلك: "ومن ذلك يعلم أنَّ الجودة يعبر بها عن الصحة، وفي جامع الترمذي عبر بهذا المصطلح عن الصحة، هذا حديث جيد.(١)

ولنذكر مثالا من سنن الترمذي تدل على قول البلقيني: ففي الترمذي حديث رواه أَبو هُرَيْرَةَ قَالَ:" قَالَ رَسُولُ اللهﷺ: إِنَّ الْمَرْأَةَ كَالضِّلَعِ إِنْ ذَهَبْتَ تُقِيمُهَا كَسَرْتَهَا، وَإِنْ تَرَكْتَهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا عَلَى عِوَجٍ"(٢).

قال الترمذي: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ، وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

نص الحديث الذي استشهد به العراقي في طرح التثريب:

عَنْ عَمَّارٍ قَالَ: عَرَّسَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأُولَاتِ الْجَيْشِ وَمَعَهُ عَائِشَةُ زَوْجَتُهُ فَانْقَطَعَ عِقْدُهَا مِنْ جَزْعِ ظِفَارِ فَحُبِسَ النَّاسُ ابْتِغَاءَ عِقْدِهَا ذَلِكَ حَتَّى أَضَاءَ الْفَجْرُ....الحديث.

قال العراقي: رواه أبوداود والنسائي بإسناد جيد(٣).

ذكر العراقي الحديث ، ولم يذكره بسنده، وإنما اكتفى بذكر الصحابي، وحكم على اسناده بأنه جيد.

وبالنظر إلى سند الحديث: فالحديث رواه أبي داود قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلَفٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيُّ- فِي آخَرِينَ- قَالُوا حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ أَخْبَرَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عن عمار به.

---

(١) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر- للحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي- (٨٤٩ - ٩١١ هـ)- تحقيق أبي أنس أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي=مكتبة الغرباء الأثرية، المملكة العربية السعودية- ج٣ص١٢٥٥.

(٢) أخرجه:الترمذي في أبواب الطلاق واللعان- باب ماجاء في مداره النساء – برقم(١١٨٨)- ج٢ص٤٨٥.

(٣) طرح التثريب- ج١ص٤٥٧.

ورواه النسائي: عن مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عن عمار به(١).

وبالنظر إلى سند الحديث عند أبي داود والنسائي نجد أنهما يتفقا بزيادة عند أبي داود في أول الحديث عنه عن شيخه : مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِى خَلَفٍ.

وبالرجوع إلى تراجم رجال الحديث عند ابي داود والنسائي:

قوله:"حدثنا محمد بن أحمد بن أبي خلف ومحمد بن يحيى النيسابوري"

١-محمد بن أحمد ابن أبي خلف السلمي "أبو عبد الله" القطيعي ثقة من العاشرة مات سنة سبع وثلاثين وله سبع وستون ،أخرج له مسلم وأبو داود(٢).

٢-ومحمد بن يحيى النيسابوري هو الذهلي، ثقة حافظ جليل من الحادية عشرة مات سنة ثمان وخمسين على الصحيح وله ست وثمانون سنة ،أخرج له البخاري وأصحاب السنن(٣).

٣-**قوله: "في آخرين"** أي حدثنا كوننا ضمن جماعة آخرين(٤).

٤- يعقوب بْن إِبْرَاهِيمَ بْن سعد بْن إِبْرَاهِيم بْن عَبْد الرَّحْمَنِ بْن عوف القرشي الزُّهْرِيّ، وثقه العجلي، وذكره ابنُ حِبَّان في"الثقات، وقال مُحَمَّد بْن سعد: كَانَ ثقة مأمونا، يقدم على أخيه فِي الفضل والورع والحديث(٥).

---

(١) تتمة الحديث عند أبي داود والنسائي بنفس الألفاظ ..."، وَلَيْسَ مَعَ النَّاسِ مَاءٌ فَتَغَيَّظَ عَلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ حَبَسْتِ النَّاسَ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ رُخْصَةَ التَّيَمُّمِ بِالصَّعِيدِ قَالَ فَقَامَ الْمُسْلِمُونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَضَرَبُوا بِأَيْدِيهِمْ الْأَرْضَ ثُمَّ رَفَعُوا أَيْدِيَهُمْ وَلَمْ يَنْفُضُوا مِنْ التُّرَابِ شَيْئًا فَمَسَحُوا بِهَا وُجُوهَهُمْ وَأَيْدِيَهُمْ إِلَى الْمَنَاكِبِ وَمِنْ بُطُونِ أَيْدِيهِمْ إِلَى الْآبَاطِ". أخرجه: أبوداود-كتاب الطهارة- باب التيمم- برقم(٣٢٠)- ج١ص١٢٥، سنن النسائي- (٣١٤)- باب التيميم في السفر- ج١ص١٦٧.

(٢) تقريب التهذيب- ج١ص٨٣.

(٣) المرجع السابق- ج١ص٥١٢.

(٤) المنهل المورود شرح سنن أبي داود- ج٣ص٢٥٣.

(٥) الثقات لابن حبان- ج٩ص٢٨٤، تهذيب الكمال- ج٣٢ص٣١٠.

٥-[أخبرنا أبي].

=أبوه هو إبراهيم بن سعد بن عبد الرحمن بن عوف وهو مدني ثقة ،وقال يحيى بْن مَعِين: ثقة. وزاد ابْن أَبي مريم: حُجة، أخرج له أصحاب الكتب الستة[١].

عن صالح

-**هو صالح بن كيسان:** مَولَى بني غِفار، مُؤَدِّب ولد عُمر بْن عَبد العزيز،سَمِعَ عُبَيد الله بْن عَبد الله بْن عُتبةَ، والزُّهري، سَمِعَ منه عَمرو بْن دينار، وهو ثقة، أخرج له أصحاب الكتب الستة وثقه العجلي،وقال الزركلي: كان من فقهاء المدينة، الجامعين بين الحديث والفقه. وهو أحد الثقات في رواية الحديث[٢].

عن ابن شهاب

اسمه مُحَمَّد بْن مُسْلِم بْن عُبَيْد الله بن عَبْد الله الأصغر بْن شهاب،عَنْ عَبْد الرَّحْمَن عَنْ وهيب قَالَ قَالَ لي أيوب ما رأيت أحدا أعلم من الزُّهْرِيّ، فقَالَ لَهُ صخر بْن جويرية ولا الْحَسَن؟ قال رأيت أحدا أعلم من الزُّهْرِيّ[٣].

عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة

عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود كان أعمى، وكان أحد فقهاء أهل المدينة في زمانه: تابعي، ثقة، رجل صالح، جامع للعلم، وهو معلم عمر بن عبد العزيز، وكان ضرير البصر، وكان أحد علماء المدينة، هو ابن عم النبي ﷺ وأحد العبادلة الأربعة من الصحابة، وأحد السبعة المعروفين بكثرة الحديث عن النبي ﷺ [٤].

وبالنظر إلى آراء العلماء في الرواة نجد أن جميعهم اتفقوا على توثيقهم ولم نرَ من ضعفهم، فرجال الإسناد ثقات.

وبالرجوع إلى اقوال العلماء في الحديث والحكم عليه:

قال شارح سنن أبي داود عقب رواية الحديث: هذا الحديث صحيح[٥].

---

(١) تهذيب الكمال- ج٢ص٨٨.

(٢) التاريخ الكبير- ج٤ص٢٨٨، الثقات – للعجلي-ج١ص٤٦٤، الأعلام- لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي – دار العلم للملايين- الطبعة: الخامسة عشر -(٢٠٠٢م) ج٣ص١٩٥.

(٣) التاريخ الكبير- ج١ص٢٢٠.

(٤) الثقات للعجلي- ج١ص٣١٧.

(٥) شرح سنن أبي داود- لعبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن حمد العباد البدر- ج١٤

وبالرجوع إلى آراء العلماء في الحديث نجد **الألباني ذكر الحديث في صحيح أبي داود وعزاه لأبي داوود، وعلق قائلاً:** وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين؛ فإن رجاله كلهم من رجال"صحيحيهما"؛ غير محمد بن يحيى النيسابوري؛ فهو من رجال البخاري وحده؛لكن قرن به محمد بن أبي خلف، وهو من رجال مسلم(١).

وقال شعيب الأرناؤوط: حديث صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين(٢).

فالحديث بذلك صحيح الإسناد فلم أر من ضعفه ،أو ضعف أحد رجال سنده. وبذلك نستطيع القول بأن مصطلح إسناده "جيد" يدل على ماذهب إليه ابن الصلاح، من أنه يساوي الصحيح في الرتبة والاحتجاج به، وعليه يكون حكم العراقي على الإسناد بأنه جيد ، يقتضي أن الحديث في نظره صالح للاحتجاج به بدرجة أقوى من الحسن في الجملة ، وقد يتفق حكمه بهذا مع غيره ، وقد يختلف.

(١) صحيح سنن أبي داود- ج٢ص١٢٨.

(٢) سنن أبي داود- بتحقيق الأرنؤوط- ج١ص٢٣٥.

المبحث الثاني: منهج العراقي في تضعيف الأحاديث

المطلب الأول: منهجه في تضعيف الأحاديث من حيث السند مع ذكر سبب الضعف.

تنوع منهج العراقي في تضعيفه للأحاديث، فتاره يضعفها مع ذكر سبب الضعف، وتارة لايذكر الأسباب بل يشير بأن الحديث ضعيف دون ذكر سبب الضعف، وغالبا مايحكم على الحديث بالضعف ؛ لضعف أحد الرواة أو أكثر في سند الحديث.

ومن الأمثلة على ذلك: قال العراقي:" رواه الطبراني، ثم البيهقي من طريقه من حديث ابن عباس أيضا قال: سمع النبي ﷺ رجلا يلبي عن نبيشة فقال:"أيها الملبي عن نبيشة،احجج عن نفسك".

قال العراقي: وهذا ضعيف فيه الحسن بن عمارة ، وهو متروك قال البيهقي: يقال إن الحسن بن عمارة كان يرويه، ثم رجع عنه إلى الصواب"(١).

نص الحديث:

وبالرجوع إلى الحديث من مصادره نجد الحديث عند البيهقي في سننه قال:" أَخْبَرَنَاهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ الْحَافِظُ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُبَشِّرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ بَيَانٍ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُوسُفَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ طَاوُسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ": سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلاً يُلَبِّي عَنْ نُبَيْشَةَ فَقَالَ:" أَيُّهَا الْمُلَبِّي عَنْ نُبَيْشَةَ هَذِهِ عَنْ نُبَيْشَةَ وَاحْجُجْ عَنْ نَفْسِكَ"(٢).

ومن خلال استشهاد العراقي بالحديث:

أولاً: لم يذكر الحديث كاملاً ، بل مختصرا، وحذف منه جملة" هَذِهِ عَنْ نُبَيْشَةَ".

ثانيا: نجد العراقي جعل مدار ضعف الحديث على "الحسن بن عمارة"، لكونه متروكاً.

---

(١) طرح التثريب- ج١ص٣٤٧.

(٢) أخرجه البيهقي في الكبرى- كتاب الحج- باب من ليس له أن يحج- برقم(٨٦٨٤)- ج٤ص،٥٥١، والدارقطني في سننه- باب المواقيت- رقم(١٤٥)- ج٢ص٢٦٨.

وبالرجوع إلى آراء العلماء في الحكم على الحديث.

قال الدارقطني[١] **عقب روايته للحديث:** تفرد به الحسن بن عمارة، وعلى كل حال فهو متروك الحديث، والمحفوظ الصحيح عن ابن عباس حديث شبرمة[٢] وذكر أبو نعيم الأصبهاني شبرمة هذا في كتاب الصحابة رضي الله تعالى عنهم وذكر له هذا الحديث.

وسُئل عنه ابن أبي شيبة، فقال: هو الحسن بن عمارة وقال المروذي[٣]: فكيف الحسن بن عمارة؟ قال: متروك الحديث، ورماه ابْن الْمَدِينِيّ بِالْوَضْعِ [٤]

واستشهد الزيلعي في نصب الراية بقول الدارقطني في الحسن بن عمارة بأنه متروك الحديث[٥].

وقال شعبة: روى الحسن بن عمارة أحاديث عن الحكم، فسألنا الحكم عنها، فقال: ما سمعت منها شيئا، وروى أبو داود عن شعبة قال: يكذب، وقال النضر بن شميل: قال

---

(١) سنن الدراقطني- ٢٦٨/٢.

(٢) قال الدارقطني:نا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ ، نا الْحَسَنُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ مِدْرَارٍ ، نا عَمِّي طَاهِرُ بْنُ مِدْرَارٍ ، نا الْحَسَنُ ابْنُ عُمَارَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسَرَةَ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِﷺسَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: لَبَّيْكَ عَنْ شُبْرُمَةَ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "مَنْ شُبْرُمَةُ؟" ، قَالَ: أَخٌ لِي، قَالَ: "هَلْ حَجَجْتَ؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ ثُمَّ احْجُجْ عَنْ شُبْرُمَةَ". هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالَّذِي قَبْلَهُ وَهْمٌ ، يُقَالُ: إِنَّ الْحَسَنَ بْنَ عُمَارَةَ كَانَ يَرْوِيهِ ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ إِلَى الصَّوَابِ فَحَدَّثَ بِهِ عَلَى الصَّوَابِ مُوَافِقًا لِرِوَايَةِ غَيْرِهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَهُوَ: مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ عَلَى كُلِّ حَالٍ. أخرجه الدارقطني- كتاب الحج- باب المواقيت – برقم(٢٦٤٨)- ج٣ص٣١٦ .

(٣) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم- يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن ابن المِبْرَد الحنبلي – تحقيق- روحية عبد الرحمن السويفي- الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان- الطبعة: الأولى-١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م- ج١ص٤١.

(٤) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال – وعليه إتحاف الخاصة بتصحيح – الخلاصة للعلامة الحافظ البارع علي بن صلاح الدين الكوكباني الصنعاني- لأحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي الأنصاري الساعدي اليمني، صفي الدين (المتوفى: بعد ٩٢٣هـ)- المحقق: عبد الفتاح أبو غدة- مكتب المطبوعات الإسلامية- دار البشائر – حلب – بيروت- الطبعة: الخامسة، ١٤١٦ هـ- ص٧٩.

(٥) نصب الراية- ج٣ص١٥٤.

الحسن بن عمارة: أن الناس كلهم في حل ماخلا شعبة، وقال أحمد: متروك، وقال ابن معين: ليس حديثه بشئ(١).

وبالنظر إلى آراء العلماء نجد اجماع العلماء على تجريح الحسن بن عمارة ، وعدم قبول أحاديثه، فالرأي كما ذهب إليه العراقي.

ثانيا: من منهجه أيضا أنه يضعف أحد رواة السند؛ دون إيراد الحديث، ويكتفي بذكر الصحابي فقط، ولم يصرح بضعف الحديث ومن ذلك ذكره في باب السواك مجموعة من الأحاديث فيها الأمر بالسواك.

مثال ذلك:

قال العراقي: فَرَوَى ابْنُ مَاجَهْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "تَسَوَّكُوا فَإِنَّ السِّوَاكَ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ" الْحَدِيثَ..."(٢).

قال العراقي: أَنَّ الْأَحَادِيثَ الَّتِي وَرَدَ فِيهَا الْأَمْرُ لَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ،وحَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ فَفِيهِ عَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ الْأَلْهَانِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ جِدًّا(٣).

وبذلك نجد العراقي ضعف حديث أبي أمامة ؛ لضعف على بن يزيد، وإن كان لم يذكر الحديث بسنده إلى على بل ذكر الحديث مختصراً، كذلك لم يُشر إلى وجود الحديث عند الطبراني في الكبير، بل اكتفى بتخريجه من سنن ابن ماجه.

نص الحديث

وبالرجوع إلى الحديث من مصدره ، فقد أخرجه ابن ماجه فقال :حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاتِكَةِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ الْقَاسِمِ عن أَبِي أُمَامَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "تَسَوَّكُوا فَإِنَّ السِّوَاكَ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ، ومَا جَاءَنِي جِبْرِيلُ إِلَّا أَوْصَانِي بِالسِّوَاكِ، حَتَّى لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيَّ وَعَلَى

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال– لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي – تحقيق: علي محمد البجاوي– دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت – لبنان– الطبعة الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م– ج١ص٥١٢.

(٢) طرح التثريب– ج١ص٤١٠، وقال في موضع آخر من الكتاب عند إيراده للحديث : اسناده ضعيف ،دون ذكر السبب ج١ص٤٢٠ ، لأنه ذكر السبب في هذا الموضع فلم يكررها.

(٣) المرجع السابق – ج١ص٤١٠.

أُمَّتِي، ولَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَفَرَضْتُهُ لَهُمْ، وَإِنِّي لَأَسْتَاكُ حَتَّى لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أُحْفِيَ مَقَادِمَ فَمِي"[١].

قال البوصيري: هَذَا إِسْنَاد ضَعِيف[٢] فضعف سند الحديث كاملا دون تفصيل في تضعيف الرواة.

قال ابن الملقن ووافقه الصنعاني: ضعفه جمَاعَة، وفيه على بن يزيد، وَهَذَا سَنَد واه[٣].

وضعفه كذلك ابن حجر وأظهر لنا علة أخرى كانت سبب له في تضعيف الحديث فقال عقب روايته للحديث: فيه عثمان بن أبي العاتكة وهو متروك، وأخرجه الطبراني من وجهين آخرين ضعيفين أيضا عن أبي أمامة[٤].

وبذلك نجد علماء الحديث أجمعوا على ضعف الحديث ؛ لضعف سنده ولم يشر أحد منهم إلى أن سبب الضعف هو على بن يزيد، سوى العراقي صرح بأنه ضعيف جدا، وأظهر لنا ابن حجر علة أخرى في الحديث، وأشار إلى راوي أخر هو: عثمان بن أبي العاتكة ، فقال عن: متروك.

---

(١) أخرجه:ابن ماجه في سننه- في أبواب الطهارة وسننها- باب السواك- ج١ص١٩٢برقم(٢٨٩)، والطبراني في الكبير- ٨/٢٢٠ برقم(٧٨٧٦).من طريق: أَبُو عَقِيلٍ أَنَسُ بْنُ سَلْمٍ الْخَوْلَانِيُّ، ثنا صَفْوَانُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاتِكَةِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بِهِ، بلفظ"مَطْيَبَةٌ" بدلاً من "مطهرة".

(٢) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي -تحقيق- محمد المنتقى الكشناوي- الناشر: دار العربية – بيروت الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ- ١/٤٣.

(٣) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير- لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري -المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال- دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض-السعودية- الطبعة: الاولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م- ١/٦٩٠. سبل السلام- لمحمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير – دار الحديث- ١/٥٦.

(٤) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير-لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)- الناشر: دار الكتب العلمية- الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م- ١/٢٢٦.

فذلك أدعى أن نذكر ترجمة موجزة لرجال السند لمعرفة أقوال علماء الجرح والتعديل:

هِشَام بن عمار: هو هشام بن عمار السلمي الإمام، أبو الوليد: خطيب دمشق ومقرئها ومحدثها وعالمها، صدوق مكثر، له ما ينكر، **وقال أبو داود:** حدث بأربعمائة حديث لا أصل لها، وقال يحيى ابن معين: ثقة، **وقال أيضا:** كيس، كيس، وقال النسائي: لا بأس به، وقال ابن حجر: صدوق مقرئ كبر فصار يتلقن فحديثه القديم أصح من كبار العاشرة [(١)].

محمد بن شعيب ابن شابور: الأموي الدمشقي، نزيل بيروت صدوق صحيح الكتاب من كبار التاسعة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، ووثقه العجلي، فقال: شامي ثقة، ، وقال ابن شاهين : قَالَ احْمَد مُحَمَّد بن شُعَيْب بن شَابُور مَا أرى بِهِ بَأْسا وَكَانَ رجلا عَاقِلا، وقال الذهبي ،لا يعرف[(٢)].

عثمان بن أبي العاتكة: أبو حفص الدمشقي قاص دمشق: ضعفه النسائي وابن أبي حاتم، وقال السعدي: رأيت يَحْيى ابْن مَعِين لا يحمد حديثه، قَال عَباس الدُّورِيُّ:عن يحيى بن مَعِين: ليس بالقوي، وقَال فِي موضع آخر: لَيْسَ بشيءٍ[(٣)].

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال– لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي – تحقيق: علي محمد البجاوي– دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان– الطبعةالأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م– ج١ص٣٠٤، تقريب التهذيب–لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني المحقق: محمد عوامة– الناشر: دار الرشيد – سوريا– الطبعة الأولى–١٤٠٦ه – ١٩٨٦م– ج١ص٥٧٣.

(٢) الثقات– لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي –دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند– الطبعة: الأولى ١٣٩٣ ه– ١٩٧٣–ج٨ ص٥٠، تاريخ الثقات–لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى –الناشر: دار الباز– الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ–١٩٨٤م – ج١ص٤٠٥، تاريخ أسماء الثقات– لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بابن شاهين– المحقق: صبحي السامرائي– الدار السلفية – الكويت–الطبعة الأولى (١٤٠٤ – ١٩٨٤)– ج١ص٢١٠، تقريب التهذيب– ٤٨٣/١.

(٣) الضعفاء والمتروكون– لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي – المحقق: محمود إبراهيم زايد– دار الوعي – حلب– الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ– ج١ص٥٧، الكامل في ضعفاء الرجال–لأبي أحمد بن عدي الجرجاني –تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض– دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان– الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ– ١٩٩٧م– ج٦ص٢٨٠، الجرح والتعديل–لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم– دار إحياء التراث العربي بيروت– الطبعة الأولى،١٢٧١ هـ – ١٩٥٢م– ج٦ص١٦٣.

علي بن يزيد الألهاني: أَبُو عبد الْملك الْأَلْهَانِي الدِّمَشْقِي، قَالَ البُخَارِيّ مُنكر الحَديث، وقَالَ أَبُو حَاتِم الرَّازِيّ ضَعِيف الحَدِيث ، وقَالَ النَّسَائِيّ والأزدي وَالدَّارَقُطْنِيّ مَتْرُوك[١].

وبالنظر إلى آراء العلماء في رجال السند نجد العلماء أجمعوا على تضعيف عثمان بن أبي العاتكة وعلي بن يزيد الألهاني، فقد أشار العراقي إلى تضعيف على بن يزيد ،والرأي كما ذهب إليه فقد أجمع العلماء على تضعيف، وأشار ابن حجر إلى تضعيف عثمان بن أبي العاتكة ،وكذلك أجمع العلماء على تضعيفه، لكن العراقي لم يتعرض له بذكر .

فالحديث ضعيف؛ لضعف عثمان بن أبي العاتكة ، وعلى بن يزيد ، لكن له شاهد صحيح يحسنه.

أخرج البخاري عن أَبَي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:"أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ"[٢].

وأخرجه الترمذي بزيادة: قال الترمذي: حَدَّثَنَا هَنَّادٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ:"لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَلَأَخَّرْتُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ"، قَالَ: فَكَانَ زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ يَشْهَدُ الصَّلَوَاتِ فِي الْمَسْجِدِ وَسِوَاكُهُ عَلَى أُذُنِهِ مَوْضِعَ الْقَلَمِ مِنْ أُذُنِ الْكَاتِبِ لَا يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ إِلَّا اسْتَنَّ ثُمَّ رَدَّهُ إِلَى مَوْضِعِهِ"[٣].

---

(١) التاريخ الأوسط – المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله – المحقق: محمود إبراهيم زايد– دار الوعي، مكتبة دار التراث– القاهرة– الطبعة الأولى،١٣٩٧ ه– ١٩٧٧م– ج١ص٣١٠ الضعفاء والمتروكون– لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي – المحقق: عبد الله القاضي– دار الكتب العلمية – بيروت– الطبعة الأولى، ١٤٠٦ه– ج٢ص٢٠٠.

(٢)أخرجه:البخاري في صحيحه– كتاب التمني– باب مايجوز من اللو– برقم(٧٢٤٠)– ج٩ص٨٥، ومسلم – كتاب الطهارة – باب السواك – رقم(٢٥٢)– ج١ص٢٢٠، بلفظ" ولَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ".

(٣) أخرجه الترمذي– أبواب الطهارة – باب ماجاء في السواك– برقم(٢٣) ج١ص٧٧

قال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

ثالثا: يذكر الحديث ويسنده للصحابي ويشير إلى ضعفه ، ويُفصل سبب الضعف ؛لضعف أكثر من راوي في سند الحديث، وهو بذلك يصرح بضعف الحديث.

مثال ذلك:

حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا فِي الْكَلْبِ يَلَغُ فِي الْإِنَاءِ يَغْسِلُهُ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا"، نجد العراقي ذكر الحديث دون سند وبالرجوع إلى الحديث من مصدره.

نص الحديث:

الحديث رواه البيهقي في سننه عن: عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الضَّحَّاكِ ، نا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ،عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ،عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :"فِي الْكَلْبِ يَلَغُ فِي الْإِنَاءِ أَنَّهُ يَغْسِلُهُ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا"(١).

قال العراقي: وَالْحَدِيثُ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ الضَّحَّاكِ أَحَدِ الضُّعَفَاءِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَرِوَايَةُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ الْحِجَازِيِّينَ ضَعِيفَةٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ(٢).

وبالرجوع إلى أقوال علماء الحديث في سند الحديث :

عقب البيهقي على الحديث بعد روايته له فقال: هَذَا ضَعِيفٌ ، فَعَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الضَّحَّاكِ مَتْرُوكٌ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ لَا يُحْتَجُّ بِهِ خَاصَّةً إِذَا رَوَى عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ.

وَقَدْ رَوَاهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ فَاغْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ كَمَا رَوَاهُ الثِّقَاتُ.

نقل ابن الجوزي:عن العقيلي عُقب روايته للحديث فقال: عبد الوهاب متروك الحديث، وقال ابن حبان:لا يحل الاحتجاج به وأما إسماعيل بن عياش فضعيف(٣).

---

(١) أخرجه: البيهقي في سننه – كتاب جماع أبواب مايفسد الماء– باب غسل الإناء من ولوغ الكلب– رقم(١١٤١)– ج١ص٣٦٥، والدارقطني في سننه كتاب الطهارة – باب ولوغ الإناء – برقم(١٩٣)– ج١ص١٠٨، من نفس طريق البيهقي.

(٢) طرح التثريب– ج٢ص١٢٤.

(٣) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية–لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي – المحقق: إرشاد الحق الأثري– إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان– الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م– ج١ص٣٣٤.

قال صاحب تنقيح التحرير: تفرد به عبد الوهّاب عن إسماعيل وهو متروك"[١].

وقال ابن قدامة: يرْوِيهِ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الضَّحَّاكِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، وقد روى غيره من الثقات: فليغسله سبعا، وعلى أنه يحتمل الشك من الراوي، فينبغي أن يتوقف فيه، ويعمل بغيره [٢].

وبالرجوع إلى أقوال علماء الجرح والتعديل:

١-عبد الْوَهَّاب بن الضَّحَّاك العرضي من أهل حمص كنيته أَبُو الْحَارِث. قال فيه البخاري والنسائي[٣] عنده: عجائب، وقال ابن حبان[٤]: أخبرنَا عَنهُ شُيُوخنَا كَانَ يسرق الحَدِيث، وقال ابن أبي حاتم: سمع منه أبى بالسلمية، وترك حديثه والرواية عنه،وحدث بأحاديث كثيرة موضوعة، قَالَ ابنُ عَدِي: لا اعتماد عليه، وبعض حديثه لا يتابع عليه[٥].

٢- إِسْمَاعِيل بن عَيَّاش ابْن سليم الْعَنسِي الْحِمصِي: عَالم الشَّام وَأحد مَشَايِخ الْإِسْلَام أَحْمد،وَثَّقَهُ وَابْن عدي فِي أهل الشَّام وضعفوه فِي غيرهم.

---

(١) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق- شمس الدين محمد بن أحمدالحنبلي - تحقيق سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني- دار النشر أضواء السلف الرياض الطبعةالأولى،(١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م)- ج١ص٤٠.

(٢) المغني لابن قدامة- أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي- مكتبة القاهرة- تاريخ النشر-١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م- ج١ص٤٠.

(٣) التاريخ الكبير- للبخاري-ج١ص٦٩.

(٤) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين- لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي - المحقق: محمود إبراهيم زايد- دار الوعي - حلب- الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ- ج٢ص١٤٨.

(٥) الجرح والتعديل- لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم - طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند- دار إحياء التراث العربي - بيروت- الطبعة: الأولى (١٢٧١ هـ ١٩٥٢م)- ج٦ص٧٤، الكامل في ضعفاء الرجال- ج٢ص٢٦٧.

واختلفت أقوال الدارقطني فيه :فقال مرة متروك الحديث، ومرة مضطرب الحديث، وقال: ضعيف في غير الشاميين[١] وَقَالَ ابْن معِين إِسْمَاعِيل ثِقَة فِي الشاميين وَأما رِوَايَته عَن أهل الْحجاز فَإِن كِتَابه ضَاعَ فخلط فِي حفظه عَنْهُم[٢] صدوق في روايته عن أهل بلده، قال البخاري والدولابي ويعقوب بن شيبة وابن عدي:" إذا روى عن الحجازيين فلا يخلو من غلط إما أن يكون حديثا برأسه أو مرسلا يوصله أو موقوفا يرفعه وحديثه عن الشاميين، إذا روى عنه ثقة فهو مستقيم وهو في الجملة ممن يكتب حديثه ويحتج به في حديث الشاميين خاصة" [٣].

وبذلك نجد الرأي كما ذهب إليه العراقي من تضعيف عبد الوهاب بن الضحاك، وإسماعيل بن عياش إذا روى عن أهل الحجاز ؛ وذلك لإجماع العلماء على ذلك.

رابعاً: من منهج العراقي أيضاً:أنه يعرض رأي غيره في الحديث، ويقيس عليه علة الضعف.

مثال ذلك:

قال العراقي"[٤]: رَوَى ابْنُ مَنْدَهْ فِي الصَّحَابَةِ مِنْ حَدِيث بَهْز قَالَ:" كَانَ رَسُولُ اللَّهﷺ يَسْتَاكُ عَرْضًا.وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ رَبِيعَةَ بْنِ أَكْتَمَ قَالَ:"كَانَ رَسُولُ اللَّهﷺ يَسْتَاكُ عَرْضًا...." الْحَدِيثَ.

(١) موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله- مجموعة من المؤلفين – الدكتور محمد مهدي المسلمي – أشرف منصور عبد الرحمن – عصام عبد الهادي محمود – أحمد عبد الرزاق عيد – الطبعة الأولى، ٢٠٠١م- عالم الكتب للنشر والتوزيع – بيروت، لبنان – ج١ص.١٣١

(٢) طبقات الحفاظ لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي- دار الكتب العلمية – بيروت–الطبعةالأولى، ١٤٠٣ ه- ج١ص١١٥.

(٣) المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري- لأكرم بن محمد زيادة الفالوجي الأثري- تقديم: علي حسن عبد الحميد الأثري- الدار الأثرية، الأردن – دار ابن عفان، القاهرة- ج١ص٥٣، تهذيب التهذيب- ج١ص٣٢٤.

(٤) طرح التثريب- ج١ص٤١٨.

قال العراقي: وقال ابن ربيعة بن أكتم استشهد بخيبر. فعلى هذا يكون منقطعا[١]؛ لأنه من رواية ابن المسيب عنه[٢].

وبذلك نجد العراقي ذكر قول البيهقي في استشهاد ربيعة بن أكتم في خيبر دون أن يشير إلى الانقطاع، لكن العراقي أشار إلى انقطاع الحديث وبذلك يكون ضعيفا.

وبال**رجوع إلى سند الحديث ومتنه عند البيهقي:** فعن عَلِيُّ بْنُ رَبِيعَةَ الْقُرَشِيُّ الْمَدَنِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيد، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّب، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَكْثَمَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَسْتَاكُ عَرْضًا وَيَشْرَبُ مَصًّا، وَيَقُولُ: "هُوَ أَهْنَأُ وَأَمْرَأُ "[٣].

وَقَالَ ابْن عبد الْبر: ربيعَة بن أَكْثَم رَوَى عَنهُ سعيد بن الْمسيب، وَلَا يحتجّ بحَدِيثه؛وَلم يره سعيد وَلَا أدْرك زَمَانه ؛لأَنَّه ولد زمن عمر رضي الله عنه وَمن دون سعيد لَا يوثق بهم لضعفهم، **وقال:**هذان الحديثان حديث بهز وحديث ربيعة بن أكثم ليس،لإسناديهما عن سعيد أصل، وليسا بصحيحين من جهة الإسناد عندهم[٤].

وقال ابن الملقن: قَالَ الْعقيلِيّ فِي الضُّعَفَاء : فِي إِسْنَاده علّي بن ربيعَة الْقرشِي وَهُوَ مَجْهُول، وَحَدِيثه غير مَحْفُوظ، وَهَذَا حَدِيث لَا يصح [٥].

وقال ابن حجر: إسناده ضعيف جدا[٦].

---

(١) تعريف المنقطع: الصحيح الذي ذهب إليه الفقهاء والخطيب وابن عبد البر وغيرهما من المحدثين أن المنقطع ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه، وأكثر ما يستعمل في رواية من دون التابعي عن الصحابي، كمالك عن ابن عمر، وقيل: وما اختل فيه لرجل قبل التابعي محذوفاً كان أو مبهماً. ينظر:التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث- أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي- وتحقيق محمد عثمان الخشت- دار الكتاب العربي، بيروت-الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م- ج١ص٣٥.

(٢) طرح التثريب- ٤١٨/١.

(٣)أخرجه: البيهقي في سننه – جماع أبواب السواك- باب ماجاء في الإستياك- برقم(١٧٤)- ج١ص٦٦.

(٤) التمهيد –لابن عبد البر- ج١ص٣٩٥.

(٥) البدر المنير-لابن الملقن –ج١ص٧٢٦.

(٦) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير-لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني- دار الكتب العلمية- الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م. ج١ص٢٣٨.

وبالرجوع إلى ترجمة العلماء لرواة الحديث:

عَلِيُّ بْنُ رَبِيعَةَ الْقُرَشِيُّ:قال ابن حجر متروك والقرشي روى عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن ابن المسيب عن ربيعة بن أكثم في السؤال روى عنه عمر بن علي بن أبي بكر حديثه في الصحابة لابن السكن وفي الغيلانيات قال ابن السكن: لم يثبت حديثه، وضعفه أبو حاتم ،وقال العقيلي: مجهول وحديثه غير محفوظ ولا يتابعه الا من هو دونه(١).

يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: هو يحي بن سعيد" بن قيس بن عمرو بن سهل بن ثعلبة الأنصاري البخاري قاضي المدينة، عن أنس، وابن المسيب، قال ابن المديني: له نحو ثلثمائة حديث، وقال ابن سعد: ثقة، حجة، كثير الحديث، وقال أبو حاتم: يوازي الزهري في الكثرة، وقال أحمد: يحيى بن سعيد أثبت الناس، قال ابن القطان: مات سنة ثلاث وأربعين ومائة، من الطبقة الخامسة(٢) .

قال أبو عبد الرحمن الرازي: سألت أبي فقال: ضعيف الحديث، منكر الحديث(٣) وبالبحث وجدت أن العلماء استشهدوا برأي الرازي في تضعيفه له، ولم أعثر على أحد ضعفه سوى الرازي.

ربيعة بن أكتم: من المهاجرين الأولين شهد بدرًا، قاله ابن إِسْحَاق وموسى بْن عقبة، وهو ابن ثلاثين سنة، وشهد أحدًا، والخندق، والحديبية، وقتل بخيبر، قال أبو محمد الرازي، ولم يصح الرواية عنه سمعت أبى يقول ذلك(٤).

وبذلك نجد علماء الحديث والجرح والتعديل رجحوا انقطاع سند حديث ربيعة بن أكثم ،كما ذهب إلى ذلك العراقي ، وقال العقيلي: مجهول وحديثه غير محفوظ، وَلا يتابعه إلا من هو دونه. ثم ساقه من طريقه عن يحيى عن سعيد بن المُسَيَّب عن ربيعة ابن

---

(١) تهذيب التهذيب– ج٧ص٣٢١.

(٢) الطبقات الكبرى– لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد تحقيق– محمد عبد القادر عطا– دار الكتب العلمية – بيروت– الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠م– ج٧ص٢٤٤.

(٣)الجرح والتعديل– لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم – طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند–دار إحياء التراث العربي – بيروت– الطبعة: الأولى(١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م)– ج٩ص٢٨٣.

(٤) المرجع السابق–ج٣ص٤٧٢.

أكتم في السواك: كان يستاك عرضا ويشرب مصا ... الحديث وقال:لا يصح، وذكر ابن عبد البر ذلك صراحة فقال:ولَم يره سعيد ولَا أدْرك زَمَانه، لأنَّه ولد زمن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْه"، ومَن دون سعيد لَا يوثق بهم لضعفهم(١).

وبذلك يتأكد لنا ضعف الحديث،ويتحقق قول العراقي في انقطاع الحديث.

المطلب الثاني:منهجه في تضعيف الحديث دون ذكر السبب.

أولاً: من منهج العراقي أيضا أنه ينقل آراء العلماء في الحكم على الحديث دون أن يعقب عليها بالتأكيد أو الرد، فهو يقف موقف الناقل فقط ، ومن ذلك إنه يذكر رأي العلماء في ضعف الحديث، دون معرفة سبب الضعف.

مثال ذلك:

في ذكره لرأي الإمام الخطابي في حديث معاوية:

قال العراقي: وروى أبو داود، والنسائي من حديث معاوية قال سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم: يقول:"لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة، ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها". قال العراقي : قال الخطابي: وحديث معاوية فيه مقال(٢).

نص الحديث

وبالرجوع إلى نص الحديث: **قال أبو داوود:** حَدَّثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ، أَخْبَرَنَا عِيسَى، عَنْ حَرِيزِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَوْف، عَنْ أَبِي هِنْد، عَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ:"لَا تَنْقَطِعُ الْهِجْرَةُ حَتَّى تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ، ولَا تَنْقَطِعُ التَّوْبَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا"(٣).

ونقل النووي أيضاً قول الخطابي في الحديث فقال: رواه أحمد وأبو داود والنسائي وقال الخطابى معلول(٤).

---

(١) الضعفاء الكبير– أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي –المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي– دار المكتبة العلمية – بيروت– الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م–ج٣ص٢٢٩،التمهيد – لابن عبد البر– ج٥ص٣٩٥،

(٢) طرح التثريب– ج١ص٣٥٤.

(٣) أخرجه:أبوداود– كتاب الجهاد– باب الهجرة هل انقطعت– ج٣ ص٣ برقم(٢٤٧٩)، والنسائي في الكبرى– كتاب السير– باب متى تنقطع الهجرة–ج٨ ص٦٧برقم(٨٦٥٨.)

(٤) المجموع شرح المهذب– مع تكملة السبكي والمطيعي– أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي – الناشر دار الفكر– ج١٩ص٢٦٣.

وبالرجوع إلى أقوال العلماء في الحديث نجد العلماء انقسموا إلى فريقين فمنهم من جود إسناده، ومنهم من ضعفه:

ومن ذهب إلى الأول: ابن حجر فقال عقب استشهاده بالحديث في الفتح: سَنَدُهُ جَيِّدٌ[١].

والألباني فقال : حديث صحيح، ورجال إسناده ثقات غير أبى هند فهو مجهول ، لكنه لم يتفرد به، فأخرجه الإمام أحمد من طريق إسماعيل بن عياش عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد يرده إلى مالك بن يخامر عن ابن السعدى أن النبىﷺ قال:" لا تنقطع الهجرة ما دام العدو يقاتل[٢]" [٣].

<u>الرأي الثاني: ذهب إلى تضعيف الحديث،ومنهم:</u>

قال ابن القطان: أبي هند مَجْهُول لَا يعرف بِغَيْر هَذَا، ولَا يعرف روى عَنهُ إِلَّا عبد الرَّحْمَن هَذَا [٤].

وقال الصنعاني : حديث لا تنقطع الهجرة، رواه عنه أبو داود، ولم يصح[٥].

وقال البغوي: وَهَذَا حَدِيثٌ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ[٦].

وبالرجوع إلى آراء العلماء في أبي هند البجلي: أبو هند" البجلي قال ابن حجر: شامي روى عن معاوية ، **قال في التقريب: مقبول من الثالثة** ،وقال في اللسان: **مجهول**، ونقل عن عبد الحق فقال: ليس بالمشهور، وقال ابن القطان مجهول[٧].

---

(١) فتح الباري–ج١١ص٣٥٥.

(٢) أخرجه: أحمد في مسنده – رقم(١٦٧١)– ج٣ص٢٠٦.

(٣) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل– محمد ناصر الدين الألباني– زهير الشاويش–المكتب الإسلامي – بيروت– الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م– ج٥ص٣٣–٣٤.

(٤) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام– علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان– المحقق: الحسين آيت سعيد– دار طيبة – الرياض– الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م– ج٣ص٢٥٨.

(٥) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار–محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير –المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة– دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان–الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م– ج٢ص٢٦٣.

(٦) شرح السنة– محيي السنة– لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي تحقيق: شعيب الأرنؤوط– محمد زهير الشاويش– المكتب الإسلامي– دمشق، بيروت– الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م– ج١٠/٣٧١.

(٧) تهذيب التهذيب– ج١٢ص٢٦٨، تقريب التهذيب– ج١ص٦٨١،لسان الميزان–لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني– المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند–مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت –لبنان–الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م– ج٧ص٤٨٨.

وقال الذهبي:لايعرف[١].

وبذلك نجد جمهور العلماء ذهبوا إلى جهالة أبي هند، فمصطلح فيه مقال،فمرجوعه إلى أن السند فيه راو مجهول ،وهو أبو هند.

ثانياً: يحكم على سند الحديث بالضعف، دون أن يذكر سبب الضعف، ولا يذكر رأي العلماء فيه، ومثال ذلك:

قال العراقي[٢]: وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُد مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ:" كَانَتْ الصَّلَاةُ خَمْسِينَ، وَالْغُسْلُ مِنْ الْجَنَابَةِ سَبْعَ مَرَّاتٍ وَغَسْلُ الْبَوْلِ مِنْ الثَّوْبِ سَبْعَ مَرَّاتٍ فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِﷺ يَسْأَلُ حَتَّى جُعِلَتْ الصَّلَاةُ خَمْسًا، وَالْغُسْلُ مِنْ الْجَنَابَةِ مَرَّةً وَغَسْلُ الْبَوْلِ مِنْ الثَّوْبِ مَرَّةً"[٣].

قال العراقي: وَفِي إسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

وبذلك نجد العراقي ضعف سند الحديث دون ذكر أسباب الضعف ،ودون ذكر رواة السند .

وبالرجوع إلى أقوال العلماء في سند الحديث ، فنجد من ضعف سنده ،ومنهم من حسنه

قال ابن عبد البر:[٤] وإسناد حديث ابن عمر، فيه ضعف، ولين.

ومن العلماء من حسن سند الحديث فقال: وسنده حسن كما قاله بعض الحفاظ، ووجهه أن أبا داود لم يضعفه فيكون صالحا للاحتجاج به عنده، وإن كان في سنده أيوب بن جابر، وقد اختلفوا في تضعيفه [٥].

---

(١) ميزان الاعتدال- ج٤ص٥٨٣. المغني في الضعفاء-لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي- المحقق نور الدين عتر- ج٢ص٨١٢،تقريب التهذيب- ج١ص٦٨١.

(٢) طرح التثريب- ج١ص٣٨٨.

(٣) أخرجه: أبوداود- كتاب الطهارة – باب الغسل من الجنابة- رقم(٢٤٧)- ج١ص١٨٠، قال حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، ثَنَا أَيُّوبُ بْنُ جَابِرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُصْمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ مسند أحمد من طريق حُسين بن مُحَمَّدٍ عن أَيُّوبُ بْنُ جَابِرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُصْمٍ به – برقم(٥٨٨٥)ج٥ص٢٨٣.

(٤) التمهيد – لابن عبد البر- ج٢٢ص٩٥.

(٥) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح- علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري – دار الفكر، بيروت – لبنان- الطبعةالأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م- ج٢ص٤٣٣.

وبالرجوع إلى أقوال علماء الجرح والتعديل في رواة الحديث:

١- قُتَيْبَة بن سعيد بن جميل بن طريف بن عبد الله مولى ثَقِيف من أهل بغلان كنيته أَبُو رَجَاء، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: كَانَ من المتقنين فِي الحَدِيث والمتبحرين فِي السّنَن، ووثقه يحيى ابْن مَعِين، وأبو حاتم، زاد النَّسَائي: صدوق، وَقَال أَبُو حاتم : حضرت قتيبة بْن سَعِيد ببغداد، وقد جاءه أَحْمَد بْن حنبل، فسأله عَنْ أحاديث فحدثه، ثم جاءه أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبي شَيْبَة، وابن نمير بالكوفة ليلة، وحضرت معهما فلم يزالا ينتخبان عليه وأنتخب معهما إلى الصبح، (١).

٢-عبد الله بن عُصم ، حديثه فِي أهل الكوفة، وأصله من اليمامة، قال أحمد: حديثه يشبه حديث أهل الصدق، وقال ابن عدي: أحاديثه صالحة متقاربة يحمل بعضها بعضا، وهو ممن يكتب حديثه، وراوي الخبر عنه أيوب بن جابر أبو سليمان اليمامي لا يحتج بحديثه، وذكره ابن حبان في المجروحين فقال: منكر الحديث جدا على قلة روايته يروي عن الأثبات ما لا يشبه أحاديثهم حتى يسبق إلى القلب أنها موهومة أو موضوعة،وعن عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: سألت أبا زرعة عن عبد الله بن عصم أبي علوان فقال: كوفي ليس به بأس، وقال ابن حجر: نُقل عن العقيلي أنه قال: عبد الله بن عصم أبو علوان منكر الحديث جدا(٢).

٣-أيوب بْن جَابِر اليمامي أَبُو سُلَيْمَان، ضعفه ابن معين فقال: ضعيف لَيْسَ بشَيْءٍ، وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: أيوب بن جابر ضعيف الحديث، وقال سُئل أبو زرعة عن أيوب بن جابر: فقال واهي الحديث ضعيف، وهو أشبه من اخيه، وذكره ابن حبان في المجروحين وقال ابن الجوزي: قَالَ يحيى لَيْسَ بِشَيْء، وَقَالَ ابْن الْمَدِينِيّ يضع الحَدِيث، وَقَالَ أَبُو زرْعَة واهي الحَدِيث وَقَالَ النَّسَائِيّ: ضَعِيف(٣).

---

(١) الثقات لابن حبان- ج٩ص٢٠، تهذيب الكمال –ج٢٣ص٥٣٠، تهذيب التهذيب- ج٨ص٣٦٠.

(٢) ينظر: المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين-لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي المحقق: محمود إبراهيم زايد- دار الوعي – حلب- الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ- ج٢ص٥، الجرح والتعديل – ج٥ص١٢٦، لسان الميزان- ج٤ص٥٢٥.

(٣) الضعفاء والمتروكون- لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي – تحقيق: محمود إبراهيم زايد- دار الوعي – حلب- الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ- ج١ص١٥،التاريخ الكبير- ج١ص٤١٠،=

فمجموع الآراء وخلاصتها في حال رجال السند تؤيد ماذهب إليه العراقي، فنجد العلماء وثقو قتيبة وبقية السند مُتكلم فيه فعبد الله بن عصم اختلف العلماء فيه فمنهم من قال بأن أحاديثه صالحة،،ومنهم من ضعفه وهم الأكثرون، وأيوب أجمع العلماء على تضعيفه وعدم الإحتجاج بأحاديثه، وبذلك نستطيع القول ، بأن سند الحديث ضعيف ، وهذا ماذهب إليه العراقي وسبقه فيه ابن عبد البر.

المطلب الثالث: تضعيفه للحديث من حيث المتن.

أولاً: بيانه للموضوع(١)

قد يذكر الحديث ، واستشهاد الفقهاء به ، ولا يورد له سند ،ويشير إلى أنه موضوع ولا أصل له.

قال العراقي: وَرَأَيْت مَنْ يَذْكُرُهُ حَدَّثَنَا:"مَنْ قَصَّ أَظْفَارَهُ مُخَالِفًا عُوفِيَ الرَّمَدَ"، وهذا الحديث لا أصل له ألبتة، ولم يكن التقييد بها سنة لعدم ثبوتها أيضا ، وكيفما قص حصل أصل السنة والله أعلم(٢).

وبالنظر إلى الحديث الذي ذكره العراقي ، نجد الحديث ليس له إسناد ، ولم يشر إلى مكان وجوده، بل ذكر أن الحديث لا أصل له (أي أنه حديث موضوع)، وللتحقق من صحة قول العراقي نرجع إلى كلام العلماء الذين تكلموا في الحديث، وخاصة في الكتب التي أشارت إلى الأحاديث الموضوعة.

=المجروحين لابن حبان- ج٢ص٥، الجرح والتعديل- لابن أبي حاتم- ج٢ص٢٤٣، الكامل في الضعفاء- ج٢ص١٦، ميزان الاعتدال- ج١ص٢٨٥.

(١) قال العراقي في تعريفه للموضوع:هو : شرُّ الأحاديثِ الضعيفةِ: الموضوعُ، وهو المكذوبُ، ويقالُ له المختلَقُ المصنوعُ، أي: إنَّ واضعَهُ اختلقَهُ وصنَعَهُ. وهذا هو الصوابُ.ينظر: شرح التبصرة والتذكرة- ج١ص٣٠٦.

(٢) طرح التثريب- ج١ص٤٣٣.

قال الحافظ السخاوي: هو في كلام غير واحد، ولم أجده بمكان[١].

وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: مَا اُشْتُهِرَ فِي قَصِّهَا عَلَى وَجْهٍ مَخْصُوصٍ لَا أَصْلَ لَهُ فِي الشَّرِيعَةِ، وَقَالَ: هَذَا لَا يَجُوزُ اعْتِقَادُ اسْتِحْبَابِهِ، لِأَنَّ اسْتِحْبَابَ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ دَلِيلٍ، وَلَيْسَ اسْتِسْهَالُ ذَلِكَ بِصَوَابٍ[٢].

وقال أبو الحسن الهروي بعد ذكره للحديث : هو من أَقْبَحِ الْمَوْضُوعَاتِ[٣].

وبالبحث لم أقف على سند للحديث، لكن ذكره السخاوي في المقاصد الحسنة وأشار بأن الحديث ليس له أصل.

وبذلك نجد العلماء، كالسخاوي وابن دقيق العيد وأبو الحسن الهروي، قالوا بأن الحديث موضوع ، وبذلك يتأكد لنا قول العراقي بأن الحديث لا أصل له.

ثانيـاً: اختلافه في الحكم على الحديث، بين كونه موضوع أو منكر

نجد العراقي يذكر الحديث ويحكم عليه بالوضع، وذلك بقوله في الحديث بأنه "لايثبت"، ثم يذكر رأي العلماء بأنه منكر لوجود أحد الرواة في السند يروى مناكير، ولكنه لم يرجح ، بل من خلال قراءتي للمسألة، وعرض العراقي لآراء العلماء أجد أنه يميل إلى كونه منكر،لأنه يذكر أحاديث صحيحة في معناها، وبذلك نجد أن قوله" لايثبت" يختلف عن المعنى السابق"لا أصل له".

<u>مثال ذلك:</u>

قال العراقي"[٤]: وقد ورد حديث أنس هذا من وجه لا يثبت، وفرق بين هذه الخصال في التوقيت وَهُوَ مَا رَوَاهُ أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَلِيٍّ فِي الْكَامِلِ فِي تَرْجَمَةِ أَبِي خَالِدٍ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَالِمٍ النَّيْسَابُورِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِمْرَانَ مِصْرِيٌّ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ عَنْ

---

(١) المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة– لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي – تحقيق: محمد عثمان الخشت– دار الكتاب العربي– بيروت– الطبعة الأولى،١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م– ج١ص٦٤٤.

(٢) مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى– لمصطفى بن سعد بن عبده السيوطي شهرة، الرحيبانى مولدا ثم الدمشقي الحنبلي – المكتب الإسلامي– الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م– ج١ص٨٦.

(٣) الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى–لعلي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري– المحقق: محمد الصباغ– دار الأمانة / مؤسسة الرسالة – بيروت– ج١ص٤٩٧.

(٤) طرح التثريب– ج١ص٤٣٨.

أَنَس قَالَ:" وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهﷺ أَنْ يَحْلِقَ الرَّجُلُ عَانَتَهُ كُلَّ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَأَنْ يَنْتِفَ إِبِطَهُ كُلَّمَا طَلَعَ وَلَايَدْعُ شَارِبَيْهِ يَطُولَانِ وَأَنْ يُقَلِّمَ أَظْفَارَهُ مِنْ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ وَأَنْ يَتَعَهَّدَ الْبَرَاجِمَ إِذَا تَوَضَّأَ"(١).

وقال العراقي قال صاحب الميزان، وهو حديث منكر(٢) وأصح طرقه طريق مسلم على ما فيها من الكلام وليس فيها تأقيت لما هو أولى بل ذكر فيها أنه لا يزيد على أربعين قال لصاحب المفهم هذا تحديد أكثر المدة قال: والمستحب تفقد ذلك من الجمعة إلى الجمعة وإلا فلا تحديد فيه للعلماء إلا أنه إذا كثر ذلك أزيل، وكذا قال النووي في شرح مسلم المختار أنه يضبط بالحاجة وطوله.

وبالرجوع إلى أقوال العلماء في حديث أنس:

قال ابن عدي: إبراهيم بن سالم أبو خالد نيسابوري ، روي عن عَبد اللَّه بن عمران بأحاديث مسنده مناكير، وَعَبد اللَّه بن عمران بصري لا أعرف له عند البصريين إلا حديثا واحدا يحدثه عنه نوح بن قيس، كما ذكره ابن الجوزي،في الضعفاء والمتروكين(٣).

قال الذهبي عقب ذكره للحديث: (٤) هو منكر.

قال الحافظ ابن حجر": حديث أنس أتى فيه بألفاظ مستغربة، وعبد الله والراوى عنه مجهولان، وقال في لسان الميزان: بعد ذكر الحديث ،هو منكر(٥).

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال- لأبي أحمد بن عدي الجرجاني -تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض- الكتب العلمية- بيروت لبنان الطبعةالأولى،١٤١٨هـ-١٩٩٧م- ج١ص٤٢٣.

(٢) قال نور الدين عتر:أما حكم المنكر: فهو بالنسبة للاصطلاح الأول ضعيف جدا، لأن راويه ضعيف، وازداد بالمخالفة ضعفا، وأما بالنسبة للاصطلاح الثاني الذي يطلقه على الفرد وكذا الشاذ إذا أريد به ذلك فالحكم فيه حكم الغريب متنا، وإسنادا والفرد المطلق، قد يكون صحيحا وقد يكون حسنا وقد يكون ضعيفا، ومن هنا يتعين على من يطالع كتب المحدثين أن يتفطن ويتنبه لاطلاق كلمة "منكر" ولا يتاثر بدافع التعجل فيضعف مالا يستحق التضعيف، ويتكلم بغير علم، كما وقع لبعض العصريين، وإن لم يكن ذلك الحديث ضعيفا. منهج النقد في علوم الحديث- نور الدين عتر- دار الفكر، دمشق - سورية- الطبعة الثالثة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م- ج١ص٤٣٣.

(٣) الكامل في الضعفاء - لابن عدي- ج١ص٤٢٢، الضعفاء والمتروكون- لابن الجوزي- ج١ص٣٤.

(٤) ميزان الاعتدال- ج١ص٣٣.

(٥) ينظر:الفتح " ١٠ / ٣٤٦،لسان الميزان- ج١ص٦٣.

قال عبد الحق الإشبيلي: والصحيح في التوقيت حديث مسلم رحمه الله[1].

وبالرجوع إلى رواية مسلم عن أنس قال :حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ جَعْفَرٍ، قَالَ: يَحْيَى، أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: "وُقِّتَ لَنَا فِي قَصِّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ، وَنَتْفِ الْإِبِطِ، وَحَلْقِ الْعَانَةِ، أَنْ لَا نَتْرُكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً"[2].

فرواية مسلم، وحكمها أنها مرفوعة، فإن قوله: "وقت لنا" كقول الصحابي: "أمرنا بكذا، ونهينا عن كذا" ،وهو مرفوع، كقوله قال لنا رسول الله ﷺعلى المذهب الصحيح الذي عليه الجمهور من أهل الحديث والفقه والأصول، كما أفاده النووي[3].

وعليه نجد العلماء حكموا على الحديث بالنكارة، وأن إبراهيم السلمي يروي عن مناكير وأشار العراقي إلى أن طريق مسلم هي أصح الطرق، لكنه لم ينكر ولا يرد معنى الحديث ؛لأنه جاء من طريق صحيح بنفس المعني في صحيح مسلم ، وهذا موافق لما ذهب إليه الإمام مسلم في مقدمته **فقال:** وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ ، والرضا خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث، غير مقبوله، ولا مستعمله ، وحسين بن عبد الله بن ضميرة، وعمر بن صهبان، ومن نحا نحوهم في رواية المنكر من الحديث، فلسنا نعرج على حديثهم، ولا نتشاغل به، لأن حكم أهل العلم، والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك، ثم زاد بعد ذلك شيئا ليس عند أصحابه قبلت زيادته، فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته، وكثرة أصحابه الحفاظ المتقني لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره، فيروي

---

(١) الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط –مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية–١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م– ج١ص٢٤٣.

(٢) أخرجه: مسلم في صحيحه– كتاب الطهارة– باب خصال الفطرة– برقم(٢٥٨)– ج١ص٢٢٢.

(٣) المجموع جـ ١/ ص ٢٨٧.

عنهما، أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس[١].

(١) مقدمة مسلم- ج١ص٦.

المبحث الثالث: استدراك العراقي على العلماء في بعض قضايا الحديث وعلومه.

المطلب الأول: استدراكه على تخريج سابقيه للحديث.

لم يقف العراقي في كتابه موقف الناقل لآراء العلماء في التخريج فحسب ؛ بل قد يُعرض لها ويُعقب عليها ويستدرك على العلماء في تخريجهم للأحاديث ومن الأمثلة على ذلك،

فيما رواه عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ بْنِ أُسَامَةَ"(١)، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:" الْخِتَانُ سُنَّةٌ لِلرِّجَالِ، مَكْرُمَةٌ لِلنِّسَاءِ"

قال العراقي:(٢) رواه أحمد في مسنده"(٣) ، والبيهقي"(٤) ورواه البيهقي من رواية أبي أيوب(٥) وابن عباس"(٦).

---

(١) أبوالمليح بن أسامة الهذلي قيل: اسمه عامر، وقيل: زيد بن أسامة بن عمير، أحد الأثبات. تهذيب التهذيب– لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني–(الطبعة الاولى ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م)– ج١٢ص٢٢١.

(٢) طرح التثريب– ج١ص٤٢٧.

(٣) أخرجه :أحمد في مسنده برقم(٢٠٧١٩)– ج٣٤ص٣١٩.

(٤) البيهقي في الكبرى– برقم(١٨٠٢٢)– ٣٢٥/٨. قال البيهقي: الحجاج بن أرطاة لا يحتج به.

(٥) أخرجه:البيهقي برقم(١٨٠٢٣)–٣٢٥/٨، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ وَهُوَ مُنْقَطِعٌ أَخْبَرَنَاهُ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُقْرِئُ أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ :"الْخِتَانُ سُنَّةٌ لِلرِّجَالِ وَمَكْرُمَةٌ لِلنِّسَاءِ". قال ابن أبي حاتم:وسألت أبي عن حديث ؛ رواه حفص بن غياث ، عن حجاج بن أرطأة ، عن ابن أبي المليح ، عن أبيه ، عن شداد ابن أوس ، عن النبي ﷺ، قال: الختان سنة للرجال مكرمة للنساء، ورواه عبد الواحد بن زياد، عن حجاج ، عن مكحول ، عن أبي أيوب ، عن النبيﷺ قال أبي: الذي أتوهم أن حديث مكحول خطأ ، وإنما أراد حديث حجاج ما قد رواه مكحول ، عن أبي الشمال،عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ خمس من سنن المرسلين: التعطر والحناء والسواك فترك أبا الشمال ، فلا أدري هذا من الحجاج ، أومن عبد الواحد، وقد رواه النعمان بن المنذر،عن مكحول، قال: قال رسول الله ﷺ:الختان سنة للرجال مكرمة للنساء. علل الحديث لابن أبي حاتم–لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن مهران الرازي– ٧٧٨/١، وقال ابن حجر: والحجاج مدلس وقد اضطرب فيه فتارة رواه بزيادة شداد بن أوس بعد والد أبي المليح وتارة رواه عن مكحول عن أبي أيوب ينظر: التلخيص الحبير– ٢٢٤/٤.

(٦) أخرجه البيهقي برقم (١٨٠٢٠)– ٣٢٤/٨. فقال:أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ الْحَارِثِ الْفَقِيهُ أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ حَيَّانَ حَدَّثَنَا عَبْدَانُ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ الْوَزَّانُ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا ابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلاَنَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:" الْخِتَانُ سُنَّةٌ لِلرِّجَالِ مَكْرُمَةٌ لِلنِّسَاءِ" وقال: هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ.

وقال ابن عبد البر[١] إنه يدور على الحجاج بن أرطاة وليس ممن يحتج به .

فاستدرك العراقي على ابن عبد البر في قوله ،أن الحجاج انفرد برواية الحديث فقال:قد رواه الطبراني في مسند الشاميين من غير طريق الحجاج من رواية سعيد بن بشر بن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس[٢].

فبذلك نجد العراقي استشهد برواية ابن عباس الموقوفة عليه ،متعقباً على قول ابن عبد البر ، أن الروية مدارها على الحجاج، وذكر مكان وجود رواية ابن عباس دون الاكتفاء بالإشارة الي مكان وجودها،وبالنظر إلى رواية ابن عباس نجد أن الطبراني أخرجها في مسند الشاميين موقوفة وفي المعجم الكبيرمرفوعة من نفس طريق ابن عباس[٣].

قال البيهقي[٤] عقب تخريجه لحديث ابن عباس مرفوعا:لا يصح رفعه، وقال في معرفة السنن والآثار[٥]: لا يثبت رفعه.

وقال عقب روايته الموقوفة: وَالْمَحْفُوظُ مَوْقُوفٌ[٦].

المطلب الثاني: استدراكه على العلماء في الجرح والتعديل.

قال العراقي: قال النبيﷺ:" **السِّنَّوْر سَبُعٌ**"، وقال الدارقطني بعد تخريجه: عيسى بن المسيب صالح الحديث، وقال الحاكم هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وعيسى بن المسيب ينفرد عن أبي زرعة، إلا أنه صدوق ولم يجرح قط.

قلت:(أي العراقي): بلى جرحه ابن معين، وأبو داود، والنسائي وابن حبان، والدارقطني في غير هذا الموضع.

---

(١) قال ابن عبد البر في تمهيده: نجده ذكر مانسبه إليه العراقي،في حق الحجاج ليس ممن يحتج بما انفرد به. التمهيد – ج٢١ص٥٩.

(٢) أخرجه: الطبراني في مسند الشاميين برقم (٢٦٩٧)- ٤٨/٤عن-محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا عمرو بن عبد الله الأودي ثنا وكيع ثنا سعيد بن بشير عن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال: الختان سنة للرجال مكرمة للنساء: قال ابن حجر في الفتح : وسعيد مختلف فيه. ج١٠ص٣٤.

(٣) من طريق: عبدان بن أحمد ثنا أيوب بن محمد الوزان ثنا الوليد بن الوليد ثنا ابن ثوبان عن محمد بن عجلان عن عكرمة عن ابن عباس به. برقم(١١٥٩٠)- ج١١ص٢٣٣.

(٤) السنن الصغرى- للبيهقي برقم (٣٤٧١)- ج٧ص٣٧٩.

(٥) معرفة السنن والأثار- ج١٣ص٦٣.

(٦) ٣٢٥/٨.

فنجد العراقي: عقب على حكم الدارقطني في أحد أقواله، والحاكم ، في تعديلهم عيسى ابن المسيب حيث قال الدارقطني: صالح الحديث، وكذلك في قول الحاكم :حديث صحيح الإسناد.

وللتحقق من قول العراقي في تجريح عيسى بن المسيب، وعدم تعديله، نستطيع الرجوع إلى أقوال هؤلاء العلماء وغيرهم.

اختلف العلماء في الحكم على عيسي بن المسيب، فريقين:

الفريق الأول: صحح أحاديثه كالحاكم والدارقطني في قول واحد له، قال للدارقطني: بعد سياقه لحديث عيسى بن المسيب صالح الحديث ،وقال الحاكم: عقب روايته للحديث، صحيح وإن عيسى صدوق لم يجرح قط ، وذكر البيهقي بعد روايته للحديث: قول أبو أحمد بن عدي الحافظ [١] بأن عيسى بن المسيب صالح فيما يرويه[٢].

الفريق الثاني: وهم جمهور العلماء، فقال أبو حاتم وأبو زرعة: ليس بالقوي وقال يحيى بن معين: ليس بشيء، وفي موضع آخر :ضَعِيفٌ، وذكره الدارقطني في الضعفاء[٣] وذكره العقيلي في الضعفاء ،وقال ابن حبان: يقلب الأخبار ولا يعلم ويخطيء ولا يفهم حتى خرج عن حد الاحتجاج به [٤] وقال أبو عبد الله بن حنبل: سَأَلت أبي عَن عِيسَى بن الْمسيب فَقَالَ هَذَا كُوفِي ولَينه. وَقَدْ ضَعَّفَ عِيسَى بن المسيب أيضاً: أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ[٥].

(١) وبالرجوع إلى قول ابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال– ج٦ ص٤٤٣،نجده ذكر تضعيف العلماء له، فقال ضعفه يحي بن معين فقال ضعيف وقال مرة، ليس بشيء، كما ضعفه النسائي.

(٢) سنن الدارقطني– ج١ص١٠٢، والمستدرك– ج١ص٢٩٢، والبيهقي في الكبرى– ج١ص٣٧٧.

(٣) علل الحديث– لابن أبي حاتم–ج١ص٥٤٨. . تاريخ ابن معين– ج٣ص٣٤٢، ذكره الدارقطني في الضعفاء– ج٢ص١٦٧.

(٤) " الضعفاء لابي زرعة–.ج١ص٢٥٢، الضعفاء للعقيلي– ج٣ص٣٨٧.

(٥) الضعفاء والمتروكون – للنسائي– ج١ص٧٦،من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال–لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني – تحقيق– صبحي البدري السامرائي– مكتبة المعارف – الرياض– الطبعة الأولى، ١٤٠٩– ج١ص٧٦.

وقال ابن حجر: عيسى ضعيف عند أهل الحديث ذكره ابن حبان في "الضعفاء"[١].

وبالرجوع إلى أقوال العلماء في الحديث:

وقال ابن الجوزي: "هذا حديث لا يصح" [٢].

وقال ابن الملقن في خلاصة البدر المنير: رواه أحمد والدارقطني والبيهقي والحاكم من رواية أبي هريرة وصححه، وفيه نظر[٣].

وتعقب المناوي في فيض القدير فقال: صححه الحاكم ونوزع بقول أحمد حديث غير قوي وبأن فيه عيسى بن المسيب ضعفه أبو داود والنسائي وابن حبان وغيرهم ، وأورده في الميزان في ترجمته وأعله **وقال ابن الجوزي:** حديث لا يصح وقال ابن حجر: رواه العقيلي أيضا وضعفه، ولما رواه الدارقطني قال: فيه عيسى بن المسيب صالح الحديث، فتعقبه الغرياني بأن أبا حاتم قال: إنه غير قوي وبأن أبا داود قال: ضعيف[٤].

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: رواه أحمد وفيه عيسى بن المسيب، وهو ضعيف[٥].

وضعف إسناده شعيب الأرنؤوط فقال:إسناده ضعيف،وصحح الحاكم إسناده فأخطأ، وتعقبه الذهبي بأن عيسى بن المسيب ضعيف[٦].

<u>المناقشة والترجيح</u>: بعد عرض آراء علماء الجرح والتعديل وعلماء الحديث ، نجد أن جمهور العلماء ذهبوا إلى القول بضعف سعيد بن المسيب وبالتالي قالوا: بتضعيف حديثه، ونجد أن الحام انفرد بتصحيح سند الحديث، والدارقطني جود اسناده مرة ،

---

(١) العجاب في بيان الأسباب- لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني تحقيق- عبد الحكيم محمد الأنيس- دار ابن الجوزي – ج١ص٦٠٦.

(٢) ذخيرة الحفاظ- ج٣ ص١٧٧٠

(٣) خلاصة البدر المُنير- ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري – مكتبة الرشد للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م- ج١ص١١.

(٤) فيض القدير شرح الجامع الصغير- زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري- المكتبة التجارية الكبرى – مصر- الطبعة: الأولى، ١٣٥٦- ج٤ص١٤٦.

(٥) مجمع الزوائد- ج١ص٢٨٧.

(٦) تحقيقه لمسند أحمد- ج١٤ص٨٥.

وأخرى قال ضعيف، وكذا ابن عدي الذي نقل عنه البيهقي حكمه في سعيد بأنه صـــالح الحديث، وبالرجوع إلى كتابه الكامل ،نجد أنه ذكر تضعيف جمهور العلماء له.

وبذلك يتحقق لنا قول العراقي فيما ذهب إليه وتعقبه على من ذكروا أنه لم يجرح قط ،مؤيدا ذلك بأقوال العلماء في سعيد بن المسيب.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، هذا ما وسعه جهد المقل، وجاء به القلم ،فما كان من صواب فمن الله، وما كان من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان، والله ورسوله منه بريئان، ﷺ على نبينا محمد وعلى نبينا سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أبرز النتائج:

استهدفت هذه الدراسة عمل دراسة تطبيقية حول جهود العراقي الحديثية ومنهجه في كتابه "طرح التثريب" وتوصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة لعدة نتائج أهمها:

١- أن الإمام العراقي موسوعة علمية ضخمة في الحديث النبوي وعلومه نظرياً وتطبيقياً، وكان موضوعه الأصلي لهذا الكتاب هو ذكر نوع متميز من أحاديث الأحكام الشرعية مبوبة حسب أبواب الفقه من عبادات ومعاملات وتوابعها ، مع إضافة بعض أبواب الآداب وغيرها فكان حق من أعظم كتب أحاديث الأحكام التي تناول فيها آراء العلماء ومختلف المذاهب في معظم المسائل.

٢- للعراقي"**رحمه الله**" في نقد رواة الأحاديث، والكلام على الرجال جرحاً وتعديلاً منهج مميزٌ، مع معرفة تامة بأقوال أئمة الشأن في الرواة: عالماً بمراميها، مُرَجِّحَاً بين مختلفها، ومع كل ذلك: نرى اجتهاد العراقي"**رحمه الله**" في إصدار أحكامٍ جامعة على كثير من الرواة، وبيان مرتبتهم ومنزلتهم من القبول أو الردِّ؛ بما يدلُّ على شخصية مستقلة، وقدمٍ راسخة، وإمامةٍ وتقدُّم في هذا الفن، حتى أنه بدأ كتابة بجزء كبير من تراجم الرواة بشكل مفصل.

٣- استعماله لمصطلحات حديثة في الحكم على الأحاديث، منها"**اسناده جيد**"و"**ليس له أصل البتة**" وقوله "**لا يثبت**"،وبعد دراسة الأحاديث التي تم دراستها ومعرفة آراء العلماء فيها؛ للتحقق من مراد العراقي بالمصطلح،وخاصة أنه لم يبين مقصوده بهذه المصطلحات في مقدمته للكتاب، وجدت الباحثة أن مصطلح "**اسناده جيد**" يدل كما ذهب ابن الصلاح أنه يساوي الصحيح في الاحتجاج به ،أما قوله"لا أصل له البتة"،دلت على أن ليس له إسناد ولا متن فهو موضوع ،وكان ذلك حكما عاما لجمهورالعلماء على الحديث بأنه موضع، أما قوله"لايثبت" يدل على أن له إسناد ولكن أحد رجاله يروي مناكير ،ولكن له متن في نفس معناه فالحديث منكر.

٤- ظهرت ثمرة تمكن العراقي من قواعد علوم الحديث في تطبيقه لتلك القواعد واستفادته منها في الحكم على المرويات ونقدها، بعد بذل الجهد في تخريجها وجمع طرقها، وبذلك تبرز قيمة هذه القواعد وفائدتها في تحقيق الهدف الأسمى والمطلوب الأعلى، وهو: تمييز صحيح الأخبار من سقيمها، ومعلولها من سليمها.

أهم التوصيات:

- توصي الباحثة بضرورة الاطلاع على مؤلفات علماء الحديث الذي اشتغلوا بالحديث وعلومه وتمرسوا فيه كالعراقي والسيوطي وغيرهما ممن لهم باع في مجال الحديث النبوي، وعلومه ولهم أيضا شروح للأحاديث النبوية ومؤلفات،حتى يتسنى لنا ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقى.
- ضرورة تدريس سِيَر هؤلاء الأعلام لطلاب المراحل المتقدمة ،وذلك لتحفيزهم على الاقتداء بهم والإفادة من خبراتهم.

المراجع والمصادر

أولاً: القرآن الكريم.

١- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان- محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت ٣٥٤هـ)- تحقيق: شعيب الأرناؤوط- مؤسسة الرسالة، بيروت- الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٢- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام- تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري ، المعروف بابن دقيق العيد -تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى - مؤسسة الرسالة-الطبعة الأولى(١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م).

٣- الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط - مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية-١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م.

٤- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل- محمد ناصر الدين الألباني- زهير الشاويش-المكتب الإسلامي- بيروت- الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٥- أسد الغابة في معرفة الصحابة- لأبي الحسن علي بن أبي الكرم ،ابن الأثير- تحقيق- علي محمد معوض -دار الكتب العلمية-الطبعة الأولى-١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٦- الأعلام - لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي - دار العلم للملايين- الطبعة الخامسة عشر ٢٠٠٢ م.

٧- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى-لعلي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري- المحقق: محمد الصباغ- دار الأمانة / مؤسسة الرسالة - بيروت.

٨- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم- يوسف بن حسن بن أحمد ابن ابن المِبْرَد الحنبلي - تحقيق- روحية عبد الرحمن السويفي- دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان- الطبعة: الأولى-١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

٩- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر- الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي - تحقيق: أبي أنس أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي- مكتبة الغرباء الأثرية، المملكة العربية السعودية (د.ت).

١٠-البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير- لابن الملقن سراج الدين أبو حفص الشافعي المصري -تحقيق- مصطفى أبو الغيط - دار الهجرة للنشر

١١- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام- علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي أبو الحسن ابن القطان (ت ٦٢٨هـ)-المحقق الحسين آيت سعيد- دار طيبة - الرياض-الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٢-تاريخ ابن معين- رواية الدوري- يحيى بن معين أبو زكريا- تحقيق- أحمد محمد نور سيف- مركز وإحياء التراث الإسلامي- مكة المكرمة- الطبعة الأولى ١٣٩٩ه- ١٩٧٩م.

١٣- التاريخ الأوسط - محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبدالله - المحقق: محمود إبراهيم زايد- دار الوعي، القاهرة- الطبعة الأولى،١٣٩٧ ه- ١٩٧٧م.

١٤- تاريخ الثقات- أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (ت ٢٦١هـ)دار الباز- الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

١٥- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي- عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)- تحقيق- أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي- دار طيبة.(د.ت).

١٦- تذكرة الحفاظ- لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبى- دراسة وتحقيق: زكريا عميرات- دار الكتب العلمية بيروت-لبنان- الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

١٧- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف- لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري أبو محمد - تحقيق- إبراهيم شمس الدين- الطبعة الأولى، ١٤١٧ه- دار الكتب العلمية - بيروت.

١٨- تقريب التهذيب- لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)-المحقق: محمد عوامة- دار الرشيد - سورياالطبعةالأولى،١٤٠٦ ه- ١٩٨٦م.

١٩- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير-لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)- دار الكتب العلمية-الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٨٩م.

٢٠- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد-لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)- تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي- المغرب- ١٣٨٧ هـ- والتوزيع - الرياض-السعودية- الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٢١- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق- شمس الدين محمد بن أحمد الحنبلي - تحقيق سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني- دار النشر أضواء السلف الرياض الطبعة الأولى،(١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م).

٢٢- تهذيب التهذيب- لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني-(الطبعة الاولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م).

٢٣- تهذيب الكمال في أسماء الرجال- يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج الْمِزِّيّ (ت ٧٤٢هـ)- المحقق- بشار عواد معروف- مؤسسة الرسالة - بيروت- الطبعة الأولى، ١٤٠٠ه- ١٩٨٠م.

٢٤- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار-محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير -المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة- دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان-الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٢٥- التوضيح لشرح الجامع الصحيح- لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)-المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي دمشق - سوريا- الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م.

٢٦- الثقات- محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت ٣٥٤هـ)-الناشر دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند-الطبعة الأولى، ١٣٩٣ ه- ١٩٧٣م.

٢٧- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع-أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)- تحقيق-محمود الطحان-الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

٢٨- الجرح والتعديل- لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم - إحياء التراث العربي - بيروت- الطبعة الأولى(١٢٧١ هـ /١٩٥٢م).

٢٩- خلاصة البدر المُنير- ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري - مكتبة الرشد للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.

٣٠- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال- وعليه إتحاف الخاصة بتصحيح - الخلاصة للعلامة الحافظ البارع علي بن صلاح الدين الكوكباني الصنعاني- لأحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي الأنصاري الساعدي اليمني(ت ٩٢٣هـ)- تحقيق- عبد الفتاح أبو غدة- دار البشائر - حلب - بيروت- الطبعة الخامسة، ١٤١٦ هـ.

٣١- ذخيرة الحفاظ (من الكامل لابن عدي)- أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (ت ٥٠٧هـ)- تحقيق عبد الرحمن الفريوائي دار السلف – الرياض-الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ -١٩٩٦م.

٣٢- سبل السلام- لمحمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير - دار الحديث(د.ت).

٣٣- سنن ابن ماجه- أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)-تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي- دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

٣٤- سنن أبي داود- أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ)- المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد-المكتبة العصرية.

٣٥- سنن الترمذي-محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى تحقيق وتعليق:أحمد محمد شاكر- مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر الطبعة الثانية ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.

٣٦- السنن الصغرى للنسائي- أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ)- تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة-مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب الطبعة الثانية، ١٤٠٦ه - ١٩٨٦م.

٣٧- السنن الكبرى- أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَ وْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)-المحقق: محمد عبد القادر عطا- دار الكتب العلمية، بيروت - لبنات الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.

٣٨- شذرات الذهب في أخبار من ذهب- لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي،حققه: محمود الأرناؤوط- دار ابن كثير، دمشق - بيروت-الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٣٩- شرح السنة- محيي السنة- لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي تحقيق: شعيب الأرنؤوط- محمد زهير الشاويش- المكتب الإسلامي- دمشق، بيروت- الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٤٠- شرح علل الترمذي- زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي- تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد- مكتبة المنار- الزرقاء- الأردن-الطبعة الأولى١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

٤١- شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر- لنور الدين أبو الحسن على بن سلطان محمد القاري الهروي المعروف "بملا على القاري" -تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة- لبنان / بيروت.

٤٢- شرح معاني الآثار- أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت٣٢١هـ)-حققه - محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق- عالم الكتب-الطبعة الأولى- ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤م.

٤٣- صحيح أبي داود (الأم)-لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت ١٤٢٠هـ)- مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت-الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.

٤٤- صحيح البخاري- محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي- المحقق- محمد زهير ابن ناصر- دار طوق النجاة - الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤٥- الضعفاء والمتروكين- عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج- تحقيق عبد الله القاضي- الناشر – دار الكتب العلمية- (١٤٠٦ه).
٤٦- الضعفاء الكبير- أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي – المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي- دار المكتبة العلمية – بيروت- الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
٤٧- الضعفاء والمتروكون- لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي – المحقق- محمود إبراهيم زايد- دار الوعي – حلب- الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
٤٨- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع- شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي- منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت.
٤٩- الطبقات الكبرى- لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد تحقيق- محمد عبد القادر عطا- دار الكتب العلمية – بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ- ١٩٩٠م.
٥٠- طرح التثريب في شرح التقريب، وهو شرح على المتن المسمي "تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد"- لمحي الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي- دار البدر- الطبعة الأولى(١٤٣٦ه- ٢٠١٥م).
٥١- العجاب في بيان الأسباب- لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني تحقيق- عبد الحكيم محمد الأنيس-دار ابن الجوزي.
٥٢- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية-لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي – المحقق- إرشاد الحق الأثري- إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان- الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م
٥٣- علم التخريج ودوره في خدمة السنة النبوية-عبد الغفور بن عبد الحق حسين بر البلوشي- مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف(د.ت).
٥٤- عمدة القاري شرح صحيح البخاري-لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (ت ٨٥٥هـ)- دار إحياء التراث العربي – بيروت(د.ت).

٥٥- فتح الباري شرح صحيح البخاري-لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي- دار المعرفة - بيروت ،١٣٧٩ه.
٥٦- فيض القدير شرح الجامع الصغير- زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري- المكتبة التجارية الكبرى - مصر- الطبعة الأولى، ١٣٥٦ه.
٥٧- الكامل في ضعفاء الرجال-لأبي أحمد بن عدي الجرجاني -تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض- دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان- الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
٥٨- لسان الميزان-لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني- المحقق: دائرة المعرف النظامية -- بيروت -لبنان-الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م.
٥٩- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين- محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت ٣٥٤هـ)-المحقق: محمود إبراهيم زايد دار الوعي - حلب-الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
٦٠- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد- نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي- دار الفكر، بيروت - ١٤١٢ هـ.
٦١- مختصر سنن أبي داود-الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦ هـ) المحقق: محمد صبحي بن حسن حلاق (أبو مصعب) - مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية-الطبعة الأولى،١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
٦٢- المدلسين- أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (ت ٨٢٦هـ)- رفعت فوزي عبد المطلب-الناشر: دار الوفاء-الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.
٦٣- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح- علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري - دار الفكر، بيروت - لبنان- الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٦٤- مسند البزار المطبوع باسم البحر الزخار-لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار- تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله - مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة- الطبعة الأولى- بدأت ١٩٨٨م ، وانتهت ٢٠٠٩م.

٦٥- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ- لمسلم بن الحجاج النيسابوري -المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي- دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٦٦- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه-لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني- تحقيق محمد المنتقى الكشناوي- دار العربية- (١٤٠٣ه).

٦٧- مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى- لمصطفى بن سعد بن عبده السيوطي الدمشقي الحنبلي - المكتب الإسلامي- الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٦٨- المعجم الأوسط- سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)-المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني.

٦٩- المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري- لأكرم بن محمد زيادة الفالوجي الأثري- تقديم: علي حسن عبد الحميد الأثري- دار ابن عفان، القاهرة.

٧٠- معرفة أنواع علوم الحديث- عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)-المحقق: ماهر ياسين الفحل- دار الكتب العلمية-الطبعة الأولى-١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢م.

٧١- المغني في الضعفاء-الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي- تحقيق الدكتور نور الدين عتر(د.ت).

٧٢- المغني لابن قدامة- أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي- مكتبة القاهرة- تاريخ النشر-١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

٧٣- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة- لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي - تحقيق: محمد عثمان الخشت- دار الكتاب العربي- بيروت- الطبعة الأولى،١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

٧٤- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد الإمام برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح- تحقيق د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين- الناشر مكتبة الرشد- سنة النشر-١٤١٠هـ - ١٩٩٠م- مكان النشر الرياض السعودية.

٧٥- المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود- محمود محمد خطاب السبكي- تحقيق أمين محمود محمد خطاب- مطبعة الاستقامة، مصر-الطبعة الأولى،١٣٥٣هـ.

٧٦- منهج النقد في علوم الحديث- نور الدين عتر- دار الفكر، دمشق - سورية- الطبعة الثالثة ١٤٠١ هـ -١٩٨١ م.

٧٧- موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله -عصام عبد الهادي محمود أحمد عبد الرزاق عيد - الطبعة الأولى، ٢٠٠١م - بيروت، لبنان .

٧٨- ميزان الاعتدال في نقد الرجال- لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن قَايْماز الذهبي تحقيق: علي محمد البجاوي- بيروت - لبنان- الطبعة الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.

٧٩- النكت على كتاب ابن الصلاح- لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني تحقيق- ربيع بن هادي عمير المدخلي-الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٨٠- اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر- عبد الرؤوف المناوي- تحقيق المرتضي الزين أحمد- مكتبة الرشد- ١٩٩٩م.